

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٩

الثلاثاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد فينانين (فنلندا)

السيد توار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): فنهتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. توخياً للإيجاز، سأقرأ نسخة مختصرة من بياننا بينما سيجري تعميم النص الكامل.

شهدنا في العامين الماضيين نقاشاً متزايداً حول الحاجة إلى إعادة تنشيط آلية نزع السلاح الدولية. فهذه الآلية، التي يشكل مؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح جزأين هامين منها، قد أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح.

وفي حين كان أداء هاتين المؤسستين، بالنسبة إلى البعض، أقل من المتوقع، فالمثير للاهتمام ملاحظة أن مؤتمر نزع السلاح هو الذي يجري استفراده بسبب ركوده. والمهم أيضاً ذكر أن مسألة نزع السلاح النووي، التي هي علة وجود مؤتمر نزع السلاح، ما زالت هدفاً لم يتحقق، رغم أنها ما فتئت مدرجة في جدول أعمال المؤتمر لمدة ٣٢ عاماً. ولا يسع المرء إلا أن يتساءل عن السبب في أن كبار نقاد

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال ٨٧ إلى ١٠٦ (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سوف تختتم اللجنة اليوم المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي المخصصة لها، وفقاً لبرنامج العمل والجدول الزمني.

ومع ذلك، أعتزم قبل فتح باب المناقشة العامة أن أعلّق الجلسة بغية إجراء مناقشات غير رسمية بشأن اقتراحي المتعلق بمشاركة المنظمات غير الحكومية في عملنا، كما ورد في رسالتي المؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر، فضلاً عن اقتراحي الذي جرى توزيعه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

لعدم وجود اعتراض، سنمضي وفقاً لذلك.

علّقت الجلسة الساعة ١٥/١٠ واستؤنفت

الساعة ١٥/١٥.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الآلية سيقوض توافق الآراء والمشروعية. ولن تكون باكستان على الإطلاق جزءاً من أي جهد من هذه الجهود.

وينبغي أيضاً ألا ننسى أن الجمود في المؤتمر من حيث برنامج عمله موجود لأكثر من عقد من الزمن، لم تسمح الدول الكبرى خلاله بالنظر في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أو أي بند أساسي آخر في جدول أعمال المؤتمر. ومع توفر مخزونات كافية الآن، فإن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أصبحت عديمة التكلفة لبعض الدول الكبرى، ومن ثم خطوة منطقية تالية ومسألة جاهزة للمفاوضات. ويتبع هذا المنطق ما تمليه الظروف وليس احتياجات السلام والأمن العالميين.

وإذا كان الوقت مقياساً للنضوج أو الأهمية، فيجب أن ندرك أن مسألتَي نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية واجهتا جموداً لأكثر من عقدين من الزمن. على أية حال، إن مؤتمر نزع السلاح لم يتم إنشاؤه للتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية فحسب، حيث هناك على جدول أعماله عدد من المسائل ذات الأهمية المتساوية، إن لم تكن أكثر أهمية. علاوة على ذلك، إذا لم يكن هناك توافق في الآراء على مسألة ما بسبب المخاوف الأمنية للدول، فيمكن وينبغي تناول المسائل الأخرى.

إن باكستان لا تعارض إجراء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية باختيارها، بل تفعل ذلك مرغمة. ولا يمكن أن نتوقع من أي بلد أن يتنازل عن مصالحه الأمنية الأساسية. في السنوات القليلة الماضية، زادت السياسات التمييزية التي تنتهجها بعض الدول الكبرى في مجال التعاون النووي من التفاوت في مخزونات المواد الانشطارية في منطقتنا. وقد اتبعت هذه الدول هذه السياسات في تجاهل تام لأهداف عدم الانتشار الدولي، بل

المؤتمر لا يجدون من الأهمية بمكان كسر حالة الجمود التي دامت ثلاثة عقود بشأن نزع السلاح النووي.

إن الأسباب غنية عن البيان. فتلك البلدان هي نفسها المسؤولة عن التلكؤ حيال أهم مسألة لتزع السلاح النووي، ألا وهي ركود مؤتمر نزع السلاح على مدى عقود، وتوقف المناقشات في لجنة نزع السلاح. إن شواغلها تقتصر على إحراز تقدم يتعلق بمسألة واحدة في مؤتمر نزع السلاح، مع التجاهل التام للمسائل الرئيسية الثلاث الأخرى المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. لذلك، يصبح من الواضح أن أسباب عدم إحراز تقدم متنوعة، وهي متجذرة في انعدام الإرادة السياسية للدول، وغير مرتبطة بأساليب عمل المؤتمر.

لقد أجرى مؤتمر نزع السلاح مفاوضات بشأن صكوك بارزة مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبذلك لا يمكن أن تكون المشكلة في نظامه الداخلي. والحقيقة أن عمل المؤتمر، أو ركوده ليس سوى انعكاس للوقائع السياسية السائدة، حيث أنه لا يعمل في فراغ. علاوة على ذلك، لا يمكن التفاوض بشأن معاهدة مخالفة للمصالح الأمنية لأعضاء المؤتمر. هذا المبدأ، الذي أقرته الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح، هو أساس اتفاق الدول على احترام قاعدة توافق الآراء في المؤتمر.

وأي حل للمأزق الحالي في الآلية الدولية لتزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، ينبغي أن يكون شاملاً وقابلاً للتطبيق على كل جوانب تلك الآلية، وليس مجرد المسائل ذات الأولوية لبعض الوفود. وينبغي أيضاً أن يعالج الأسباب الكامنة الحقيقية لهذا المأزق.

وتؤمن باكستان إيماناً قوياً بضرورة الحفاظ على هذه الآلية التي تم إنشاؤها بتوافق الآراء. وأي جهد لتجاوز هذه

باكستان على استعداد، جنباً إلى جنب مع ١٢٠ عضواً آخر في حركة عدم الانحياز، لدعم بدء المفاوضات على نزع السلاح النووي، فتلك مسألة ظلت تمثل أولوية بالنسبة لحركة عدم الانحياز على مدى عقود. ونؤيد أيضاً التفاوض على صك قانوني بشأن ضمانات الأمن السلبية، التي ظلت على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لسنوات عديدة. وحرى بنا أن نتساءل لماذا لا يستطيع المؤتمر التفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن هذه الضمانات، ما دام ذلك لا ينال من أمن أي دولة. إن التعنت في ذلك الصدد بمثابة دعم لسياسة لا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً لاستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

ثمة قضية أخرى على جدول أعمال المؤتمر تستحق الاهتمام العاجل، وهي الحاجة إلى وضع خطوات ملموسة من أجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. مثل هذه الخطوات ضرورية لضمان الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي، الذي يعتمد المجتمع الدولي عليه اعتماداً كبيراً في التنمية الاقتصادية والعلمية.

في ضوء المشكلات القائمة التي تواجه الأمن العالمي والحاجة إلى إعادة تنشيط آلية نزع السلاح الدولية، لا بد من إيجاد توافق جديد في الآراء للتعامل مع الأزمة الحالية. تؤيد باكستان تأييداً كاملاً الدعوة التي وجهتها بلدان حركة عدم الانحياز لعقد دورة استثنائية رابعة عن نزع السلاح. سوف تسهم تلك الدورة إسهاماً إيجابياً في إيجاد السبل الكفيلة بتحقيق أهداف نزع السلاح النووي وعدم الانتشار بطريقة متوازنة وغير تمييزية، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول.

ستظل باكستان ملتزمة التزاماً راسخاً باتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسمية. ونؤمن أيضاً بضرورة التقييد

لالتزاماتها هي نفسها في إطار عدم الانتشار. وعلى الرغم من الأصوات التي ارتفعت تعبيراً عن القلق والمواقف المشهودة في وسائل الإعلام الدولية، واصلت هذه الدول، في سعيها لتحقيق القوة والربح، سياساتها التي تقوم على استثناء بعض البلدان، بالرغم من وعيها التام بأثر هذه السياسات على الحالة الأمنية الإقليمية.

على ضوء ذلك، لا تملك هذه الدول السلطة الأخلاقية لتدعو إلى تعزيز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين ما دامت هي نفسها المسؤولة عن تقويضه. نود أيضاً أن نسأل أعضاء مجموعة الموردين النوويين إن كانوا لا يدركون، حين أقروا هذه السياسات التمييزية، الآثار السلبية المترتبة عنها على منطقتنا وعلى نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. إذا كان هؤلاء الأعضاء قد اختاروا دعم سياسات التمييز وبالتالي تقويض أهداف عدم الانتشار الدولي، فلماذا يرفعون عقيرهم تحسراً على عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح؟

ترى باكستان أن أي معاهدة بشأن المواد الانشطارية ينبغي أن تتعامل بشكل واضح وشامل مع مسألة عدم التوازن في مخزونات المواد الانشطارية الموجودة حالياً. عندئذ فقط تصبح معاهدة من شأنها أن تسهم في نزع السلاح النووي، وكفالة الأمن المتكافئ لجميع الدول. في هذا الصدد، يجب أن نضع في اعتبارنا واحداً من المبادئ الأساسية لمفاوضات نزع السلاح، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٢٩ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار د/10/2-S)، والتي تنص "ينبغي اعتماد تدابير نزع السلاح بطريقة منصفة ومتوازنة تضمن حق كل دولة في الأمن، وعدم حصول أي دولة في أي مرحلة على امتيازات دون سواها".

الدولي بغية كفالة الامتثال الشامل من قبل جميع الجهات الفاعلة المعنية، سواء كانت دولاً أو غير دول.

لا يمكننا الاستمرار في تجاهل المأزق الذي دام عقداً ونصف العقد من الزمن في مؤتمر نزع السلاح. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا ببساطة أن نطرح المؤتمر جانبا باعتباره أداة إجرائية غير فعالة لا يمكن لها أن تبدأ العمل إلا بعد أن يصبح عالمنا خالياً من الصراعات. لذلك كان من دواعي سرورنا أن نرى بعض الزخم الجديد في هذا الشأن في عام ٢٠١٠. ونود أن نؤكد دعمنا القوي للشروع مبكراً في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باعتبارها نقطة الانطلاق لمسار مُجدٍ لترع السلاح.

يجب تحقيق نزع السلاح بطريقة قانونية ويجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من إطار قانوني دولي. وقد كنا نأمل، شأننا شأن العديد من الدول الأخرى، أن تحدد الجمعية العامة، في دورتها الأخيرة، موعداً نهائياً يحقق بحلوله مؤتمر نزع السلاح تقدماً حقيقياً. لقد مر اثنا عشر شهراً حتى الآن ولم يُجرز أي تقدم إضافي. وبات من الواضح لنا أن الوقت قد حان لإعادة النظر بصورة شاملة في الهيكل الذي يقوم عليه إطار عمل نزع السلاح المتعدد الأطراف بكامله.

في العام الماضي، تمكنت الدول من الاتفاق على خطة عمل بشأن نزع السلاح النووي كجزء من الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50) (المجلد الأول)) لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ينبغي أن يكون تنفيذ تلك الخطة الطموحة، المجازة بتوافق الآراء، من أولويات جميع الدول، بغض النظر عما إذا كانت تمتلك أسلحة نووية أم لا. في هذا السياق، ندعو أيضاً دول الملحق ٢ المتبقية إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتبارها لبنة بناء ضرورية لزيادة مستوى الثقة بين الدول. بالإضافة إلى ذلك،

الصارم بجميع أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية واحترامها. ويساورنا القلق من أن اثنتين من الدول الكبرى الحائزة قد أعلنت عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها بتدمير أسلحتها الكيميائية تدميراً تاماً بحلول الموعد النهائي المحدد بـ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ونحن نحثها على تكثيف جهودها لكي تتمكن من الامتثال لالتزاماتها.

تؤيد باكستان إطار عمل اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. ونشاطات القلق الدولي إزاء الآثار السيئة للتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونعتقد أن التركيز ينبغي أن ينصب على تعزيز برنامج عمل الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي هو إطار توافقي، بدلا من محاولة إحلال آليات أخرى محله أو إنشاء صكوك موازية له.

فيما يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة المحتمل إبرامها، التي تعتبر مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مبررها الرئيسي، تؤيد باكستان اعتماد منهج تدريجي شامل وتوافقي، يوفر المراعاة الواجبة لحق كل دولة في الدفاع عن نفسها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة.

السيد باريغا (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية، سيدي، أن أتقدم إليكم وإلى أعضاء المكتب الآخرين بالتهنئة على انتخابكم. وتطلع إلى دورة مثمرة في ظل قيادتكم.

الدافع الرئيسي لترع السلاح هو منع نشوب الصراعات المسلحة وما تسببه من معاناة إنسانية، وفي نفس الوقت توفير الحماية للاستقرار الدولي. بناءً على ذلك، يجب علينا أن نجد التوازن بين الأهداف الاستشرافية والتدابير المجدية على المدى الطويل. ينبغي أن تدرج المبادرات المتخذة في ذلك الصدد في سياق حقوق الإنسان والقانون الإنساني

الصغيرة، حتى يتسنى لها الامتثال بالصورة الكافية وفي التوقيت الجيد. إن نزع السلاح من أكثر المهام حيوية في الأمم المتحدة. لذلك لا يمكن أن يكون الركود في مصلحة أي طرف من الأطراف بعد الآن.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، يهنتكم وفد نيكاراغوا على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ولدينا ثقة ببحيرتكم وبقدرتكم على تحقيق نتائج ممتازة. ويُعرب وفدي عن تأييده الكامل، لكي تتمكن معا من تحقيق النجاح في هذه اللجنة. كذلك أريد أن أهنئ بقية أعضاء المكتب على انتخابهم.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا في الجلسة الثالثة بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونكرر بأن اهتمامنا وهدفنا الرئيسي هو تحقيق نزع السلاح النووي العام والكامل، لأن ذلك هو السبيل الوحيد المفضي إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتهديدها المستمر للبشرية وأمن الأرض.

لقد أعربت نيكاراغوا للمجتمع الدولي عن الحاجة الملحة للمضي قدماً بمسألة نزع السلاح العام والكامل، وذلك لا يشمل نزع السلاح النووي فحسب، بل يشمل أيضاً أسلحة الدمار الشامل التقليدية، إذ أن استخدامها ينتهك المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي.

ومن الجوهرى أن نعمل على إحلال السلام في الأرض وأن نعطي فرصة للسبعة بلايين كائن بشري الذين يعيشون فيها، وكذلك لأمننا الأرض نفسها، لتنجو من الاتجاهات التدميرية التي يدفع بها النموذج الاقتصادي السائد وأن تتطور في بيئة يمكن فيها استخدام ما لديها من قدرات مادية وروحية كبيرة. وبخلاف ذلك لن نتمكن من تحقيق مستقبل أفضل.

نود أن نؤكد على أن الواجب يقتضي أن تنظر الدول النووية في المصالح المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الحد من الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية.

تسد المعاهدة المقترحة لتجارة الأسلحة ثغرة مهمة في مجال عدم انتشار الأسلحة، وقد طال أمد انتظارها. ولطالما رأينا كيف تؤدي الأسلحة التي يجري تداولها بطريقة غير مشروعة إلى تأجيج الصراعات. لقد أدت الخلافات الاجتماعية المعززة اصطناعياً، في ظل توفر الأسلحة المكتسبة بصورة غير مشروعة، إلى تصعيد الصراعات، لا سيما في البلدان الأقل نمواً. يجب منع وقوع تلك الكوارث البشرية بعدم صب الزيت على النار المتمثل في توزيع الأسلحة بصورة غير موثقة. نرحب بصيغة ٧ + ١ + ١، التي تشمل الذخائر، علاوة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. نحن مقتنعون بأن التنظيم الصارم لن يعوق فرص التجارة المشروعة، وخاصة لأقل البلدان نمواً، وإنما من شأنه أن يعزز استقرارها الداخلي.

ينبغي، بالتأكيد، بذل كل الجهود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء عند التفاوض على صك دولي مهم مثل معاهدة لتجارة الأسلحة. في الوقت نفسه، يجب ألا يصبح الوصول إلى توافق الآراء عائقاً أمام التقدم. عندما نقرر بشأن النظام الداخلي لمؤتمر المعاهدة في وقت لاحق من هذا العام، يجب ألا نحكم على أنفسنا بالفشل بأن نمنح ١٩٣ دولة حق النقض.

أخيراً، نود أن نلفت الانتباه إلى العبء الثقيل الذي تضعه قرارات نزع السلاح المتعددة على عاتق الدول التي ترغب في رفع تقاريرها وآرائها إلى الأمين العام. إننا نحث الأمم المتحدة على تصميم أداة إبلاغ موحدة للتوفيق بين مختلف المبادرات وجعلها أكثر سهولة، خاصة بالنسبة للدول

كل عام من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. بيد أن الضرر غير المباشر لا يزال أكبر. فالعنف الاجتماعي، والتشريد القسري للناس، وعرقلة الحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وهبوط النشاط الاقتصادي، وهدر الموارد الاقتصادية والبشرية للحكومات، وإلحاق الضرر بالهيكل الاجتماعي، كل هذه تمثل مأساة كارثية للبشرية وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعوب.

إن نيكاراغوا، من أجل نزع السلاح العام والكامل، شاركت بهمة في المؤتمرات المتعلقة بالمسألة في الأمم المتحدة والمبادرات الدولية الأخرى. وتتوفر لدى حكومة نيكاراغوا الإرادة السياسية لمواصلة دعم المبادرات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف التي تتخذها الدول والتي مكنت من التوصل إلى اتفاقات تحظر الانتشار النووي والتجارب النووية. لا سيما في الفضاء الخارجي وفي قيعان البحار، واستخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية والتكسينية التي لها آثار ضارة مفرطة أو عشوائية، فضلا عن الذخائر العنقودية والاتجار غير المشروع بالأسلحة.

تخطى نيكاراغوا بدور قيادي إقليمي في أنشطة إزالة الألغام. ووفقاً للمادة ٧ من اتفاقية أوتاوا بشأن الألغام، وبفضل التنفيذ الناجح للبرنامج الوطني لإزالة الألغام الذي اختتم في حزيران/يونيه ٢٠١٠ وبعد تدمير وإزالة ٣٠٥ ٣١٣ من الألغام المضادة للأفراد، أعلننا أراضينا خالية من الألغام المضادة للأفراد وأعلننا أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام.

لقد شاركت نيكاراغوا بهمة في المفاوضات التي مكنت من تحقيق توافق في الآراء لدى الدول الكبرى من أجل اعتماد وتوقيع اتفاقية بشأن الذخائر العنقودية في عام ٢٠٠٨، والتصديق اللاحق عليها وإيداع صكوك التصديق في عام ٢٠٠٩. وكان ذلك تعبيراً عن الإرادة السياسية

إن نيكاراغوا ما انفكت تؤيد إمعان النظر في القرارات والإعلانات المتعلقة بهذه المسألة وتقييمها وتحليلها ليتسنى لنا المضي قدماً بحزم في تحديد سباق التسلح والتماس تدابير تبين السبيل إلى القضاء قضاء مبرماً على الأسلحة النووية وتحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل نظام رقابة دولية شفاف وفعال.

إن نيكاراغوا تحترم حق الدول الثابت في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من دون أي تمييز. ونشدد على ضرورة أن تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على زيادة الأمن النووي والحماية الإشعاعية، وتعزيز قواعد الأمن النووي والاستعداد للاستجابة لحالات الطوارئ. وفضلاً عن ذلك كله، يجب عليها زيادة الحماية من الإشعاع بالنسبة للناس والبيئة، وتوفير الردود المناسبة، ارتكازاً على المعرفة العلمية والشفافية، في حالة وقوع أي حادث نووي.

إن نيكاراغوا تعتقد أنه لا بد من إنهاء جميع تجارب الأسلحة النووية فوراً، وإلى الأبد. إذ ما برح السكان في معظم أرجاء العالم يعانون من آثار مريعة على البشرية والبيئة بسبب إجراء ما يزيد على ٢٠٠٠ تجربة نووية منذ عام ١٩٤٥. ومن غير المقبول ومما ليس له مبرر أن ننفق في عالم اليوم الكثير على تطوير الأسلحة النووية وتجربتها في حين ننفق أقل على النهوض بالحياة والتنمية البشرية. وبينما يعاني ملايين الناس من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية، تزداد النفقات العسكرية العالمية بمعدلات مذهلة. فخلال السنوات العشر الماضية زادت هذه النفقات بنسبة ٥٠ في المائة، لتصل إلى أكثر من ١,٥ تريليون دولار.

وفي كل عام يُصنَع أكثر من ثمانية ملايين قطعة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأكثر من ١٦ بليون من الذخائر. أي بمعدل ٢,٥ من الذخيرة لكل شخص في العالم. واستناداً إلى البيانات المباشرة، يموت نصف مليون شخص

ولا تزال هذه حالة من حالات الطوارئ، ليس في أمريكا الوسطى فحسب، بل حالة من حالات الطوارئ الدولية، ولمواجهة تلك الحالة يقتضي الأمر قدرا من الموارد أكثر مما هو متوفر حاليا. ولا تزال مواردنا محدودة جدا للقدرة على التصدي بكفاءة وفعالية للتحديات في منطقة أمريكا الوسطى. ويتعين علينا جميعا النظر في توفير الموارد اللازمة لخوض المعركة بنجاح ضد الجريمة المنظمة، وهي موارد ينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو تقديمها. ونحن على يقين من أن هذا سوف يحقق درجة أكبر من الاستقرار في البلدان المتقدمة النمو.

إن نيكاراغوا مقتنعة بأنه بما لدينا من موارد محدودة وبالدعم الثنائي الذي نتلقاه من المنظمات والبلدان وغير ذلك من ضروب الدعم التي قد تتطور، سنتمكن من تسخير الجهود التي تمكننا من كسب المعركة ضد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وسوف ننقذ شبابنا والأجيال المقبلة من هذه الآفة.

السيد السعد (المملكة العربية السعودية): في البداية يسر وفد حكومة المملكة العربية السعودية أن يتقدم لكم بخالص التهنية على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، وإلى أعضاء المكتب الموقر. ونؤكد دعمنا لكم، ونثق بأن الحكمة والخبرة والقدرة المفعمة بالإرادة ستمكنكم من الولوج إلى آفاق مرحلة جديدة تتسم بالرغبة الصادقة في الوصول بأعمال اللجنة الأولى إلى نتائج يصبو إليها أعضاء الأسرة الدولية، بكثير من الأمل في التخلص من شبح الخوف من عودة أجواء التوتر في العلاقات الدولية المسكونة بهاجس التكاليف على تطوير وإنتاج وامتلاك المزيد من الأسلحة المدمرة. فإن ذلك سيضعف من حالات التدهور الأمني للعديد من المجتمعات الإنسانية، ويعرّض السلم والأمن الدوليين للكثير من المخاطر.

لحكومة نيكاراغوا. وفي أيار/مايو ٢٠١١، قدمنا للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية التقرير السنوي وفقا للمادة ٧ من اتفاقية الذخائر العنقودية.

كذلك تنشاطر الرؤية القائلة بأن الحد من الأسلحة على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي واتفاقات نزع السلاح كلها عناصر قانونية وسياسية جوهرية لتعزيز تسوية المنازعات والصراعات بالوسائل السلمية.

إن التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت تشكل آفة حقيقية للأغلبية من بلداننا. فالاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والاتجار بالمهاجرين، من بين أمور أخرى، كلها تمثل تحديات أخلاقية وسياسية واقتصادية لأمريكا الوسطى. وقد وصمت بعض التقارير الدولية منطقتنا بأنها من أكثر المناطق عنفا في العالم. وتأييدا للاستراتيجية الأمنية في أمريكا الوسطى، أعرب المؤتمر الدولي الذي انعقد في غواتيمالا في حزيران/يونيه الماضي بأن خطورة الوضع لا تؤثر على منطقتنا فحسب بل على جميع بلدان العالم. لذلك لا بد من أن تتهدي التزاماتنا المشتركة بمبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة والتناسبة. وعلينا أن نعمل بسرعة في الاتجاه السليم قبل فوات الأوان بالنسبة للجميع.

ولا تزال نيكاراغوا تشكل جدارا يصد عملية الاتجار بالمخدرات. فخلال السنوات الخمس الماضية قمنا بعمليات أدت إلى احتجاز ٢١ ٨٤٧ شخصا، كان من بينهم ٤٣٥ أجنبيا. وفككنا ٦٣ خلية وصادرنا من النقد ٢٥ مليون دولار أمريكي و ٥,٦ مليون دولار كندي. وأسفرت جهود أخرى عن مصادرة ١ ١٩١ قطعة سلاح و ١ ٣٦١ مركبة، و ١٧٤ زورقا، و ١٨ طائرة، و ١٢٨ من المباني. وتقدر تكلفة الاتجار بالمخدرات بالنسبة للقاعدة الاقتصادية واللوجستية بنحو ٢,٢٥ بليون دولار.

ذات مضامين استراتيجية تزيل الاحتقان في المنطقة. وذلك من خلال انضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتفكيك وتدمير أي أسلحة نووية تم إنتاجها خارج نطاق المعاهدة، وإخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. حيث أن استمرار إسرائيل خارج المعاهدة، ورفضها إخضاع منشآتها للرقابة الدولية يمثل عائقاً في سبيل تحقيق هدف جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

إن حكومة المملكة العربية السعودية في الوقت الذي تقر فيه بحق الدول في الاستخدام السلمي للطاقة الذرية للأغراض السلمية وفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت إشرافها، تأخذ بجدية تعهدات جمهورية إيران الإسلامية بالاحترام الكامل والدقيق لالتزاماتها بشأن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وتأمل أن يظهر هذا الالتزام بإجراءات عملية، تزيل الشكوك حول برنامجها النووي، وتسهم في حل الأزمة بين إيران والمجتمع الدولي بالطرق السلمية.

إن المملكة العربية السعودية ملتزمة بتحقيق السلام والاستقرار في العالم. وهي ترحب بالجهود المستمرة في هذا الإطار. فهي طرف في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. فقد قامت المملكة بتقديم تقريرها الرسمي إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة بالقرار ١٥٤٠ الخاص بالحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعدم وصولها لأيد غير مسؤولة، وتعزيزاً لذلك القرار، فقد عُقدت بالمملكة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ حلقة عمل بهدف التأكيد على دور المملكة الرامي إلى الحد من انتشار أسلحة التدمير الشامل، والتعريف بتلك الجهود على المستوى الوطني.

ولا يفوت المملكة هنا أن تنوه وتشيد باتفاقية المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية

ويؤيد وفد بلادي البيان الذي ألقاه مندوب إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز.

إن المملكة العربية السعودية ترى أن هناك تحديات حقيقية تواجه الأمن الدولي والاستقرار الإقليمي نظراً للضعف مصداقية المعاهدات والاتفاقيات الدولية السابق إبرامها، ويساورها قلق عميق جراء المناخ الدولي الراهن في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعلى نحو خاص التلكؤ في احترام الأولويات المرجعية التي تركز على جدول أعمال المعاهدات الدولية، والقرارات الأممية، والمقررات الدولية المعنية، حيث إنه على الرغم من عالمية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، والاعتقاد السائد لدى العديد من المهتمين بأن هذه المعاهدة تشكل حجر الزاوية في بناء المنظومة الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار، فإن الجهود الدولية في الإطار المتعدد الأطراف لا تزال دون المستوى المطلوب. وذلك يجعل المشهد الحالي مشوباً بالغموض، وعدم اليقين مما يدفع إلى ضرورة النظر في مسارات جادة للتفاوض البناء الهادف للوصول إلى اتساق بين ركيزتي تحديد ونزع الأسلحة النووية لتعزيز دواعي الأمن والاستقرار الدوليين، وارتباط ذلك بإمكانية تلبية متطلبات استخدام البشرية لحق الحصول على معطيات التقدم التقني النووي للاستخدام السلمي، ولأغراض النهوض بمقتضيات التنمية للعديد من البلدان.

إن حكومة المملكة العربية السعودية تؤمن بأن بقاء المشهد الحالي على نحو ما هو عليه من شأنه أن يجعل الأوضاع أكثر خطراً، ذلك لأن انعدام إحراز تقدم ملموس في تطبيق قرار جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، قد يدفع باتجاه الانزلاق في أتون سباق تسلح نووي، وهو ما لا ينبغي السماح بحدوثه، ليس من خلال تبني إجراءات وتدابير إدارية ذات طبيعة احترازية وحسب، ولكن من خلال القيام باتخاذ خطوات جريئة

الانتشار، وخصوصاً في مجال تنشيط وتعزيز الصكوك الدولية ذات الصلة التي تعالج مسائل نزع السلاح، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح، بوصفه الهيئة الأنسب لإجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح.

يمكن إحراز تقدم من خلال البناء على الأمثلة الإيجابية لزيادة التعاون من جانب الدول الأعضاء. إن إبرام المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والنتائج المشجعة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، والاحتفال الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة، والاعتماد السريع لاتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية، ودخولها حيز النفاذ، كلها أمور ينبغي أن تقنع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمضاعفة جهودها لتعزيز جدول أعمال نزع السلاح.

وجمهورية مولدوفا تؤيد بالكامل جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين من خلال تحديد الأسلحة وعدم الانتشار ونزع السلاح، وقد اتخذت تدابير مستدامة على المستوى الوطني في هذا الصدد.

ونحن نرحب بمبادرات الأمين العام في مجال نزع السلاح، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى لتنشيط مؤتمر نزع السلاح بغية المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وبالتالي، أيدنا نحن و ٤٩ بلداً آخر المقترحات الداعية إلى عقد مناقشة عامة في الجمعية العامة لمتابعة ذلك الاجتماع. ونرى أن دفع المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح في ذلك الحفل في أبكر وقت ممكن مسألة حاسمة الأهمية لاستعادة مصداقية المؤتمر والحفاظ على دوره الأساسي في المفاوضات الموضوعية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيض ترسانتهما النووية.

وتولي المملكة العربية السعودية موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، أهمية كبرى، فهي من الدول التي ترى أن برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة يشكل منطلقاً وأساساً يمكن البناء عليه. فقد سلط الضوء على مشكلات ضارة باستقرار الدول وتمس الأمن والسلم الاجتماعيين على المستويات الوطنية والإقليمية، الأمر الذي حدا بالمملكة إلى القيام بسلسلة تدابير احترازية. والسعي إلى اعتماد سياسات تجاه تعزيز تدبير بناء الثقة من خلال الدفع بآليات التعاون لمعالجة هذه الأزمة المدمرة على جميع المستويات.

في الختام، إن المملكة العربية السعودية توقن بأن الإرادة الدولية قادرة على التوصل إلى حلول جذرية لكل المشكلات التي تعترض سبيل التوصل إلى حل الكثير من القضايا المطروحة أمام اجتماعات اللجنة.

السيد كوجبا (جمهورية مولدوفا) (تكلم

بالإنكليزية): اسمحو لي في البداية أن أهنيكم سيدي الرئيس، وكذلك أعضاء المكتب الآخرين بانتخابكم، والتعهد بدعم وتعاون وفد بلدي الكاملين.

تظل مسائل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونزع السلاح والمراقبة الفعالة للتسلح، تشكل مواضيع حيوية على جدول أعمال التعاون الدولي، تتطلب تفاهماً مشتركاً وإرادة سياسية، والأهم من ذلك، تستدعي بذل جميع الدول والمنظمات الدولية جهوداً لأجل تخفيف الضرر الذي لا يمكن التنبؤ به، والذي يمكن أن يلحق بالأمن والاستقرار العالميين، إذا لم يتم التعامل مع تلك المسائل بشكل صحيح.

خلال هذه الدورة، يمكن للجنة الأولى أن تسهم إسهاماً قيماً في الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح وعدم

قدراتها المؤسسية لإدارة مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ووضع برنامج لإنشاء سجل دولة للأسلحة، يسجل بيانات الأسلحة المتداولة في أراضيها الوطنية بانتظام ويشكل جزءاً من مصادر المعلومات المتكاملة لوكالات إنفاذ القانون في مولدوفا، وسيجري تنفيذه بمساعدة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الإقليمية والشركاء الثنائيين.

وبلدي يؤيد المبادرات والإجراءات الرامية لمنع الاتجار بالأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أننا ندعم تقدم المفاوضات للتوصل إلى معاهدة ملزمة قانوناً بشأن تجارة الأسلحة، وندعو إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام وتحقيق عالميتها.

ونرحب بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية، التي صدقت عليها جمهورية مولدوفا حيز النفاذ. ونحن نتمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتنا في هذا الصدد، بعد أن دمرنا كل الذخائر من هذا القبيل قبل ١ آب/أغسطس ٢٠١٠. وما فتننا ندعو إلى تنفيذ تلك الاتفاقية وتحقيق عالميتها.

وفضلاً عن ذلك، فإننا ندعم المفاوضات الجارية حول بروتوكول الذخائر العنقودية للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة. ونلتزم بالإسهام بشكل فعال في العمليات المتعلقة بتنظيم الأسلحة وتخفيض الأسلحة ونزع السلاح، إلى جانب معالجة كل المسائل المتعلقة بإنتاج واستخدام وتخزين والاتجار بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تُوَجَّح النزاعات في أجزاء مختلفة من العالم وتهدد السلام والأمن الدوليين.

ودور الأمم المتحدة في تعزيز النهج الإقليمية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة، بما في ذلك في المجال التقليدي، معروف جيداً. والتقدم في نزع السلاح الإقليمي والحلول

وبالمثل، ندعو إلى التنفيذ الناجح لخطة العمل المعتمدة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ولإنجاز عالمية المعاهدة، الأمر الذي يتطلب جهوداً متضافرة من جانب الدول الأعضاء كافة.

ومولدوفا بصدد استكمال إجراءاتها الداخلية للالتزام بالبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتلك خطوة تؤكد مجدداً التزامنا بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وسوف تعزز قدرة بلدنا على الرد الفعال على أي عمليات غير مشروعة لنقل مواد نووية أو مواد مشعة.

ونؤيد كذلك سرعة نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كجزء لا يتجزأ من نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونرحب بالتزامات الولايات المتحدة وإندونيسيا بشأن التصديق على المعاهدة، مما يعزز آفاق تصديق الدول المتبقية في الملحق ٢ على المعاهدة.

وبغية ضمان الأمن الحق على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية، فإن ما تحقق من تقدم في مجال نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية يجب أن يكمله نظام حقيقي لتخفيض الأسلحة التقليدية ورقابتها. وفي هذا الصدد، فإن برنامج العمل المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه يشكل إطاراً هاماً لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة من هذا القبيل. وينبغي أن يكون تنفيذه دون معوقات محور جهود المجتمع الدولي.

وجمهورية مولدوفا تتخذ خطوات ملموسة لإنجاز أهدافها ذات الأولوية في هذا المجال، بما في ذلك مواصلة إطارها التشريعي مع المعايير الدولية بشأن نظام الرقابة على الأسلحة والذخائر التي تستخدم لأغراض مدنية وتعزيز

استعدادها لمواصلة تحديث الجهود، وفقاً لآخر التطورات، في ظل احترام المبادئ والقيم الرامية لتعزيز الأمن الأوروبي.

ومن المهم بصفة خاصة أن نؤكد في هذا الصدد أنه خلال المؤتمر، أكدت جمهورية مولدوفا مجدداً على واجباتها والتزاماتها التي حددتها المعاهدة، مشددة على موقفها الرسمي بشأن الحاجة إلى استكمال عملية سحب الذخائر الروسية من أراضيها والمخزنة في كوباسنا والقوات العسكرية التي تحرسها. كما أكدت، من جهة أخرى، ضرورة تحويل ترتيبات حفظ السلام الحالية إلى بعثة مدنية متعددة القوميات ذات ولاية دولية ملائمة.

ونغتتم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على اهتمام جمهورية مولدوفا واستعدادها لمواصلة المشاركة بفعالية في جميع الجهود الرامية إلى تنشيط نظام الرقابة على القوات التقليدية في أوروبا، بناء على المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما مبدأ موافقة الدولة المضيفة على تمرکز قوات عسكرية أجنبية فيها.

السيدة هاييلو (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود

أن أنضم إلى الممثلين الذين سبقوني في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى. وأتقدم بالتهنئة أيضاً لأعضاء المكتب الآخرين.

ووفدي يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، باسم المجموعة الأفريقية.

نجتمع مرة أخرى في هذه اللجنة لتناول مسائل بالغة الأهمية تتعلق بالأمن الدولي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن المشجع أن نرى، بين أمور أخرى، بدء تنفيذ الوثيقة الختامية ((Vol. I)) (NPT/CONF.2010/50) لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة

المنصفة للمشاكل والتسوية العادلة للتزاعات وتنفيذ تدابير بناء الثقة يمكن، على المستوى الإقليمي، أن يهيئ الظروف المؤاتية للنهوض بتزع السلاح والحد من التوترات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ولذلك، ينبغي تعزيز تنسيق الأمم المتحدة للجهود بشأن سياسات وأنشطة تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، إلى جانب الجهود الدولية لتحقيق نزع السلاح العالمي عن طريق دعم نزع السلاح الإقليمي.

وبغية كفالة أمن الدول كافة، ومن ثم الإسهام في السلام والأمن الدوليين، ينبغي ألا تراعى في تلك الجهود الخصائص التي تنفرد بها كل منطقة ومبدأ الأمن غير المنقوص على أدنى مستويات التسلح فحسب، بل وأن يشمل ذلك تعزيز نزع السلاح والنهوض بتدابير بناء الثقة لا سيما في سياق أنشطة منع نشوب الصراع وبناء السلام بعد الصراع.

وحدير بالذكر في هذا الصدد أنه خلال المؤتمر الاستعراضي الرابع للمعاهدة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، المعقود في فيينا في ٢٩ أيلول/سبتمبر وترأسته جمهورية مولدوفا، جرى تقييم التقدم المحرز وكذلك أوجه القصور في تنفيذ المعاهدة من قبل الأطراف المعنية. ونظراً للأهمية الخاصة لتلك المعاهدة للمناخ العام للثقة والأمن في أوروبا، فقد أكد وفدنا أن مولدوفا ما فتئت تنفذ أحكامها بالكامل وتراعي الحدود القصوى المطبقة بشأن الأسلحة التقليدية التي أنشأتها المعاهدة وتشارك في تبادل المعلومات والإخطارات وعمليات التفتيش.

وإذ أعربت جمهورية مولدوفا عن قلقها إزاء أوجه القصور في تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك الوقف الطوعي الذي بدأت دولة طرف في المعاهدة في عام ٢٠٠٧، فقد أكدت

انتشاره. وفرض الجزاءات أو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها لا يمكن أن يوفر حلاً مستداماً للشواغل المتعلقة بالانتشار.

ويعتقد وفد بلدي بقوة أن لجميع الدول حقاً غير قابل للتصرف في تطوير جميع جوانب العلوم والتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون تمييز، مع احترام الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويكرر وفد بلدي تأكيد دعمه القوي لزيادة إسهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومساعدتها للبلدان النامية في مجالات الطاقة النووية والأمان والأمن النوويين وتطبيق التكنولوجيا النووية. وينبغي احترام النقل الحر للتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية دون عوائق وبلا تمييز احتراماً كاملاً.

إن ما يهمنا في أمر أسلحة الدمار الشامل هو أنه ينبغي ألا ننسى المأزق الذي تشكله الأسلحة التقليدية. ويتشاطر وفد بلدي شواغل العديد من الوفود الأخرى التي تكلمت قبلي بشأن انتشار الأسلحة التقليدية التي أصبحت الأدوات الرئيسية للدمار، وخاصة في العالم النامي. ويشكل التحسن في تكنولوجيا إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتطورها وتوفيرها بشكل غير محدود تحدياً كبيراً للأمن والسلام والتنمية في معظم أنحاء العالم. ومن الأمور الأخرى التي تدعو إلى بالغ القلق خطر وقوع المواد النووية في أيدي الإرهابيين وغيرهم من الجهات من غير الدول.

ويعيد بلدي التأكيد على إدانته القوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ويتعهد بالتعاون التام في مكافحة هذه الظاهرة.

أود أن أعرب عن رأي وفد بلدي فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية بشأن التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة في المستقبل. وأؤكد في هذا السياق أنه ينبغي أن يتسم ذلك الصك الدولي الملزم قانوناً بالتوازن وأن يأخذ

عام ٢٠١٠. والتحرك نحو تحقيق الشفافية التي تعهدت بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وبدء نفاذ المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها التي وقعتها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ويتطلع وفد بلدي إلى تنفيذها بالكامل. ومع ذلك، فإن هذه الإنجازات تقابلها تحديات مثل المأزق الذي يعاينه مؤتمر نزع السلاح.

ولما كانت تحديات نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال تشكل أكبر الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين، فإن وفد بلدي يرحب بالجهود المتجددة والمتزايدة لبناء عالم خال من الأسلحة النووية ويأمل في إحراز تقدم ملموس نحو نزع السلاح النووي.

صحيح أنه ينبغي أن نكون واقعيين وألا نتوقع حدوث تغييرات بين عشية وضحاها في ظل المناخ الدولي المتوتر بعض الشيء. ومع ذلك، فإن وفد بلدي على اقتناع بأن هناك بعض الإجراءات من شأنها بناء الثقة على الصعيد الدولي فيما لو تم اتخاذها، وهو أمر حاسم في النهوض بتزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، فإن العمل الأكثر أهمية هو إعادة تأكيد الالتزام الجماعي بصون قدسية المعاهدات والاتفاقات الدولية عبر الاعتراف بشكل جماعي بضرورة إحراز تقدم على كلا الصعيدين، وهما نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، من الضروري أن تتضافر جهود المجتمع الدولي في العمل معاً على الدعوة إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووي.

وينبغي أن تُعالج العلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، من ناحية، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، من ناحية أخرى، بشكل مناسب. ومن المهم أيضاً أن نسعى إلى معالجة مسائل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة متوازنة. وينبغي أن يكون الحوار الأداة الرئيسية في التصدي لتزع السلاح النووي وعدم

بوصفهما وسيلة لتعزيز التنمية البشرية والأمن. وبالنسبة للدول النامية - وللبلدان المتوسطة الدخل على وجه الخصوص - فإن بناء المؤسسات الديمقراطية بصبر لا يزال يشكل مهمة حاسمة. وذلك ليس البديل الأبسط، إنما هو البديل الأكثر عدالة واستدامة في الأجل الطويل.

في الديمقراطيات ذات الثقافة المدنية والسياسية القوية، يثق المجتمع المدني بالدولة ويشارك بنشاط في عملية صنع القرار دون خشية من إسكات مطالبه بواسطة العنف. ويمكن، بل وينبغي، ترجمة هذه الممارسات المحلية على الساحة الدولية من أجل تعزيز تسوية النزاعات عبر الحوار والوساطة. وتلك هي إحدى المسائل التي اقترح رئيس الجمعية العامة مناقشتها في دورتها السادسة والستين والتي عززها وفد الرئيس، جنبا إلى جنب مع وفد تركيا ومجموعة أصدقاء الوساطة، التي تشرف كوستاريكا بالانتماء إليها.

وأود أن أشير إلى المسعى الثاني الذي نعتبره أساسيا لتعزيز السلام والأمن الدوليين، ألا وهو، خفض الإنفاق العسكري والاتجار بالأسلحة. ولئن كانت كوستاريكا دولة متروعة السلاح تماما، فإنه لا تخفى علينا الشواغل الأمنية والدفاعية المشروعة للدول الأخرى وضرورة تكبد الكثير من تلك البلدان لنفقات عسكرية تتسم بكونها متناسبة ومعقولة. غير أن كوستاريكا تتساءل عن النفقات العسكرية المفرطة، وخصوصا خلال الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، عندما ينبغي للحكومات أن تعيد ترتيب إنفاقها وأولوياتها في مجال التعاون الدولي بصورة أخلاقية.

ولإعطاء فكرة عن الخلل في الأولويات الذي يواجهه العالم، فإنه يكفي أن نلاحظ أن النفقات العسكرية العالمية ارتفعت خلال السنوات العشر الماضية بنسبة ٤٥ في المائة لتصل إلى مجموع باهظ قدره ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٠. ولو تم تخصيص نسبة ١٠ في المائة فقط من

شواغل جميع الدول في الاعتبار وأن يكون متماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصاً مع المادة ٥١ التي تكرر حق الدول في الدفاع عن النفس.

ويعود نزع السلاح بالنفع على البشرية كافة، ليس لأنه يقضي على الأخطار التي تهدد السلام والأمن فحسب، وإنما لكونه يساعد على تحويل المواد والموارد المالية الشحيحة إلى الجهود التي يمكن أن تحسن مستويات معيشة البشرية. وفي ذلك الصدد، يكفي أن نذكر أنه يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بقدر ضئيل من المبلغ الذي تنفقه الدول كبيرها وصغيرها على النفقات العسكرية.

وأود أن أختتم بياني بدعوة جميع الأطراف المعنية إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة والعزم على المضي قدماً بجدول الأعمال الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد ويسليدر (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية):

أود أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، فضلاً عن تهنئة الأعضاء الجدد في المكتب. وأرجو أن تقبلوا الدعم الصريح من وفد بلدي للجهود الإدارية والقيادية التي تبذلونها من أجل نجاح أعمال اللجنة.

يؤيد وفد بلدي كلام السفير سيرجيو دوارتي فيما يتعلق بإعادة التأكيد على أهمية اللجنة الأولى. ونشاطه أيضاً تأكده على إسهامات هذا المنتدى في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وتتصدى كوستاريكا للتحدي المتمثل في إعادة تنشيط مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، وتسعى عبر تلك الجهود إلى تلبية التوقعات التي تميز هذه الهيئة.

وترى كوستاريكا أن الأدوات الرئيسية في تعزيز الأمن الوطني والدولي ليست الأسلحة، بل هي مهتمان أساسيتان. أولاهما تعزيز وتحسين الديمقراطية وسيادة القانون؛ وثانيتهما الحد من الإنفاق العسكري والاتجار بالأسلحة

الديمقراطية العريقة والحكومات الجديرة بالثقة. وبعض تلك البلدان هي سوق رئيسية للمخدرات ومراكز لغسل الأموال. وثمة بلدان أخرى وضعت سياسات الهجرة التي كثيرا ما تشجع على الاتجار بالبشر.

وفي إثارتنا لهذه المسائل، نحن لا نسعى إلى رفع اللوم عن أنفسنا؛ فالمسؤولية الرئيسية عن نجاحاتنا أو إخفاقاتنا تقع على عاتقنا. ومع ذلك، إننا مقتنعون بأنه، من أجل أن يتجذر الأمن، يجب أن نشجع التنمية والحوكمة ومواجهة الصراعات على نحو منسق، وكل ذلك يتطلب قدرا أكبر من التنسيق العالمي، وصكوكا قانونية أفضل، وعملا متعدد الأطراف دون دوافع خفية.

وفي هذا السياق، يجب أن يسود مفهوم الأمن البشري، ليس في السياسات العامة للدول فحسب، بل أيضا في سياساتها الخارجية. لذلك، إن أي إجراء يهدف إلى تنشيط وإعادة هيكلة مفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف يجب أن يستند إلى مفهوم الأمن البشري. وهذا التركيز كان حاسما في مفاوضات اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وعلى الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية. كما سيكون حاسما في الاجتماعات التحضيرية لإبرام معاهدة قوية بشأن تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢.

إن أفضل معاهدة لتجارة الأسلحة هي المعاهدة التي يمكنها أن تجمع بين الأمل والجدوى وتكون واسعة النطاق وقوية، وتتضمن معايير ملزمة قانونا لتقييم عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، ويمكن تطبيقها بطريقة شفافة على أساس كل حالة على حدة. وصك من هذا النوع لن يكفي بذاته ولوحده للقضاء على الصراعات المسلحة أو حالات العنف حول العالم، ولكنه سيتمكن من تحقيق تخفيض كبير في تدفق الأسلحة التي تغذي هذه الصراعات.

تلك الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بعبارة أخرى، لو جرى تخصيص هذه الموارد بكفاءة وفعالية لتحسين الحياة، لكننا قد اقتربنا كثيرا من تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإننا لم نقرب حتى من تحقيقها في الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥. وعليه، فقد واصلت كوستاريكا الإصرار على ضرورة تجاوز النظريات الأمنية البالية القائمة على نماذج عسكرية والاتجاه نحو نظريات تندرج أساسا ضمن أنماط التنمية البشرية.

كما يتجاوز التحدي المتمثل في الأسلحة والعنف الجوانب التقليدية للأمن الوطني. فمثلا، على الرغم من حسن حفظنا أننا لا نواجه صراعات مسلحة بين البلدان ولا حروبا أهلية داخلية، فإن منطقتنا أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي الأعنف في العالم، وكذلك أكثرها افتقارا إلى التكافؤ. ووفقا للبيانات الواردة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، غالبية البلدان ذات معدلات القتل التي تبلغ أكثر من ٣٥ فردا لكل ١٠٠ ٠٠٠ فرد موجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر يجعل المشكلة أكثر تعقيدا. فهي أصبحت تهديدا خطيرا للأمن الداخلي في العديد من البلدان. بيد أن كوستاريكا تأسف لأن المجتمع الدولي لم يتصد لهذا التحدي بصوت واحد. كما نأسف لأنه على الصعيد الوطني، كثيرا ما تختار بعض البلدان استراتيجيات قمعية بدلا من إعادة هيكلة الأولويات الوطنية، وتعزيز سيادة القانون، وتوطيد التواصل بين المحكومين والحاكمين.

ويبدو هذا الوضع أكثر تعقيدا إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن العديد من الأسلحة التي لا تزال تقتل وتشوه الأبرياء، وتثير العنف، وتضاعف الصراعات مصنوعة في البلدان المتقدمة النمو، وحتى في البلدان ذات المؤسسات

وللتنفيذ الحازم لخطة العمل المعتمدة في المؤتمر الاستعراضي الناجح لعام ٢٠١٠.

وفي هذا الإطار، تصر إسبانيا على تنفيذ القرار ٤١/٥١ المتخذ عملاً بالمؤتمر الاستعراضي لعام ١٩٩٥، الذي يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نرحب بالحلقة الدراسية التي استضافتها بروكسل في تموز/يوليه تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، ونأمل أن يساهم المؤتمر الذي سيعقد عام ٢٠١٢ إسهاماً إيجابياً في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل بإحلال السلام الدائم في ذلك الجزء من العالم.

ولا يزال المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة في ميدان الانتشار النووي، من قبيل برنامج إيران النووي، أو البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعدم قيام الجمهورية العربية السورية بالامتثال لاتفاق الضمانات مدعاة للقلق أيضاً.

وتدعو إسبانيا إلى تعزيز وتنشيط نظامي منع الانتشار ونزع السلاح على الصعيد المتعدد الأطراف. وعودة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وعدم القدرة على البدء بمفاوضات حول إبرام معاهدة لحظر إنتاج المزيد من المواد الانشطارية لا يزالان يشلان آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة.

إن فعالية مؤسسات نزع السلاح المتعددة الأطراف هي الضمانة لأمننا الجماعي، ولا ينبغي لتصورات فرادى الدول إزاء أمنها أن تكون ذريعة للوقوف في طريق مؤسسة بأكملها. وقاعدة توافق الآراء، كفضية لتوجيه المفاوضات في ميادين حساسة كترع السلاح وعدم الانتشار، قد تم وضعها لكي تشمل جميع وجهات النظر في عملية صنع القرار. بيد أن دمجها مع حق الفيتو الافتراضي يعادل إجهاض طبيعتها بالذات.

ويود وفد بلدي التشديد على أن هدف تنظيم تجارة الأسلحة على الصعيد الدولي، وبالتالي التخفيف من المعاناة الإنسانية، يتطلب إبرام معاهدة بسيطة وقوية، بل والأهم من ذلك، أن تكون قابلة للتنفيذ والتحقق منها عالمياً.

والمفاوضات التي تؤدي إلى إبرام معاهدة تجارة الأسلحة هذه تمثل فرصة ذهبية لتحقيق هذا الهدف. ويجب ألا نفقد هذه الفرصة.

السيد أويارسون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أولاً، أود أن أهنئكم، سيدي، على دوركم الجديد بصفتكم رئيساً لهذه اللجنة، وأن أقدم لكم الدعم الكامل من وفدنا.

تعتبر إسبانيا أن بناء السلام سمة من السمات الأساسية لسياستها الخارجية، التي يؤدي فيها نزع السلاح وعدم الانتشار دوراً أساسياً.

بداية، من المهم أن نعترف بأننا أحرزنا تقدماً في الميدان النووي، من قبيل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠، ودخول معاهدة ستارت الجديد حيز النفاذ، ما يسمح لنا بالعيش في عالم أكثر أماناً. كما تم إحراز تقدم في مجال الأسلحة التقليدية، مثل العملية التي بدأت مع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة تجارة الأسلحة. وأعتقد أننا اتخذنا خطوات في الاتجاه الصحيح.

ويود وفد بلدي أن يسترعي الانتباه إلى حقيقة أن تعددية الأطراف الفعالة، والوقاية، والتعاون الدولي ثلاثة عناصر رئيسية في استراتيجية الاتحاد الأوروبي الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي تؤيدها إسبانيا تماماً.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العنصر الرئيسي لنظام عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. ومن المهم الاستمرار في العمل لصالح عالميتها

أو عشوائية الأثر، فضلا عن بروتوكولاتها الخمسة. سيتيح المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الأطراف في تلك الاتفاقية، المقرر عقده في جنيف تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، فرصة ممتازة لتعزيز التعاون فيما بين الدول الأطراف على هذا الموضوع.

يلتزم وفد بلدي التزاماً حازماً بنجاح مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، المقرر عقده عام ٢٠١٢. ونعتقد أن من الضروري اعتماد نهج ذي مستويين، يهدف إلى تنظيم التجارة القانونية ومكافحة التجارة غير المشروعة على حد سواء. ونرى في النتائج الواعدة لاجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر مبرراً للتفاوض.

وختاماً، هناك العديد من المسائل المطروحة للنقاش في هذه اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة. ويثق الوفد الإسباني بأن اللجنة، بدلا من انخراطها في مجرد تجديد القرارات التي اتخذتها سابقا، ستكون بمثابة منتدى لمناقشات طموحة وواقعية، وتقوم في الوقت نفسه بإجراء استعراض لطرق عملها، من أجل زيادة فعاليتها في السنوات المقبلة.

السيدة ديابكو (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية):

اسمحوا لي قبل كل شيء، سيدي، أن أعرب عن تهنئي لكم ولبقية أعضاء المكتب على انتخابكم. وإني على ثقة بأنكم ستوجهون مداوات اللجنة نحو إحراز نتائج باهرة. واسمحوا لي أيضا أن أؤكد لكم دعمنا الكامل وتعاوننا معكم في أداء واجباتكم.

يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

اليوم، لا تزال أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية تشكل تهديدا خطيرا على السلام العالمي والأمن الدولي. التهديدات متعددة الأوجه ومعقدة وتتطلب استجابة

وعندما تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، الذي نشق بأنه سيتم قريبا، فسوف تكون جزءا أساسيا آخر في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. وتدعو إسبانيا الدول التي لم تصدق عليها بعد، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ويجب أن نأخذ أقصى درجات الحيطة للحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجماعات الإرهابية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد على أهمية الامتثال للتعهدات والالتزامات الواردة في قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩). وتلتزم إسبانيا التزاما تاما بمبادرات من قبيل المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، أو مؤتمر قمة واشنطن للأمن النووي، أو الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل لمجموعة الثمانية.

وتود إسبانيا أن تعرب عن دعمها للبلدان التي تسعى إلى تطوير قدراتها النووية السلمية بمسؤولية وشفافية وبامتثال صارم للالتزامات الدولية. كما أود أن استرعي الانتباه إلى العمل الهام الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال.

فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، تعترف إسبانيا بأهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتثق في أن المؤتمر السابع للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية، المقرر عقده في جنيف في كانون الأول/ديسمبر المقبل، سوف يفضي إلى نتائج حاسمة في تعزيز تدابير بناء الثقة، ووضع خطة حيوية لحلقة العمل المقبلة لما بين الدورات، وتعزيز وحدة دعم تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر

والأمن الدائمين. وبالتالي فإن خضوع إنتاج ونشر ونقل الأسلحة للتنظيم والرقابة يمثل عنصراً هاماً في إقامة السلام والأمن الدائمين وتعزيز التنمية المستدامة، إذ إن هذه الأمور جميعها مترابطة ترابطاً وثيقاً. هذا هو السبب في أننا نؤيد تأييداً تاماً الدعوة الموجهة إلى المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومتضافرة من أجل التصدي بفعالية للتهديدات التي تشكلها أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية للسلام والأمن.

لا تزال إثيوبيا، شأنها شأن العديد من البلدان النامية الأخرى، تعاني من الآثار السلبية للأسلحة التقليدية غير المشروعة، خاصة انتشار ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. في الواقع، لقد أدى الانتشار غير المنظم للأسلحة التقليدية إلى تردي حالات عدم الاستقرار والسلام المهشمة في المناطق النامية من خلال تأجيج الصراعات المسلحة والحروب الأهلية.

منطقة القرن الأفريقي واحدة من المناطق التي شهدت اشتباكات وصراعات مسلحة عديدة ناتجة عن تلك المشكلة. وفي منطقتنا دون الإقليمية، ظلت هذه الأسلحة تقوض باستمرار الجهود التي تبذلها دول المنطقة للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة - إذ يجب علينا أن نسعى لكفالة التنمية والرخاء لشعوب المنطقة. وقد قامت الجماعات التي تؤمن باستخدام القوة والعنف المسلح لتحقيق أهدافها، ورعاية تلك الجماعات، بنشر هذه الأسلحة لقتل الناس الأبرياء بشكل عشوائي وتسببت في كوارث إنسانية. والحالة الراهنة في الصومال مثال على ذلك.

تعرضت إثيوبيا لهجمات إرهابية متكررة. ولذلك فإننا لا ننفيك ندعم كل الجهود الرامية إلى مطاردة هذه الأسلحة وتدميرها ومكافحة الإرهاب بجميع مظاهره. ذلك هو السبب، الذي جعل إثيوبيا تعمل عن كثب مع الدول

دولية فعالة وأساسية من أجل الحد من تصعيد سباق التسلح النووي وتقليص مخزونات أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وذلك من خلال تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات القائمة تنفيذاً كاملاً وقابلاً للتحقق منها.

في ذلك الصدد، يتعين على الدول احترام وتنفيذ أحكام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها. نود أيضاً أن نؤكد على الأهمية الحيوية للاتفاقات المتعددة الأطراف، إذ إنها تمثل حلاً متفقاً عليها دولياً تهدف إلى تعزيز نزع السلاح والأمن الدولي. يجب أن يظل الالتزام الكامل والدقيق بتلك الاتفاقات وتنفيذها، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وبدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة، على رأس أولويات جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح.

فيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، نعتقد أنها يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً ليس فقط في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي ولكن أيضاً في تعزيز عملية نزع السلاح النووي بصورة كاملة. في ذلك الصدد، تظل معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أفريقيا تشكل الأساس القانوني لإنشاء منطقة للسلام والتعاون في القارة، وهي بمثابة تدبير فعال لبناء الثقة في جهود منع الانتشار النووي ونزع السلاح بشكل عام. لذلك، ندعو الدول الأفريقية للعمل على حشد المزيد من التصديقات على المعاهدة وتعميم تطبيقها.

تعتقد إثيوبيا أن أمن الدول يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسألة نزع السلاح، وأنه بدون تحقيق تقدم ملموس في مجال نزع السلاح، لا يمكن صون السلم والأمن الدوليين بشكل كامل. من الواضح أن الجهود الرامية إلى كفالة استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لن تنجح في غياب السلام

ومتابعة مسألة نزع السلاح النووي ومراقبة الأسلحة التقليدية على نحو متزامن.

في الختام، ندعو جميع الدول المعنية أن تظهر بطريقة ملموسة حسن النية السياسية الضرورية، وذلك بأن تفي بالتزاماتها بوضع حد لسباق التسلح النووي وإجراء خفض كبير في أسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية الخطرة من أجل تحقيق الهدف المنشود المتمثل في نزع السلاح بصورة كاملة. لا تزال إثيوبيا، من جانبها، ملتزمة بمواصلة المشاركة بشكل كامل وبناءً في جميع مسائل نزع السلاح من أجل جعل العالم أفضل وأكثر أمناً وسلاماً.

السيد إنتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية):

سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تهابي وفدي لكم، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة. ونؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين دعمنا الكامل لجهودكم في توجيه مداوات اللجنة. كذلك أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر للسفير ميلوس كيتوريتش، ممثل سلوفاكيا على ما تحلى به من قيادة ماهرة وفعالة إبان ترؤسه للجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. ونشكر الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، لاسيد سيرجيو دوارتي، على بيانه الذي أدلى به في مطلع هذه المناقشة العامة.

يود وفدي أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

تسلم بوتسوانا بالدور الهام الذي تقوم به اللجنة في الهيكل المتعدد الأطراف لنزع السلاح. ويقر وفدي بالصلة بين الأمن ونزع السلاح والتنمية على أساس أن تعزيز السلم والأمن هو السبيل الوحيد لكفالة ترسيخ الأنشطة الإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي.

والمؤسسات دون الإقليمية لإعداد وتنفيذ إعلان باماكو وإعلان نيروبي والبروتوكول الملحق به، بالإضافة إلى التدابير الوطنية المتخذة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة.

إن الحاجة ماسة بالفعل إلى اتخاذ إجراءات ملموسة تهدف إلى إبرام معاهدة ملزمة قانوناً وفعالة للحد من التجارة غير المشروعة في الأسلحة ونقلها إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. ونود أن نؤكد في هذا الصدد على الأهمية القصوى للتنفيذ المبكر والكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه لعام ٢٠٠١، ونحن نتطلع إلى أن ندلي بدلونا من خلال المشاركة بنشاط في دورة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، والمؤتمر الاستعراضي نفسه، المقرر عقده العام المقبل.

نحن نؤمن أيضاً بأن التعجيل بإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة يمثل عنصراً حاسماً في الجهود المبذولة لمنع انتشار التجارة غير المنظمة في الأسلحة التقليدية ووقف هذه التجارة بشكل جذري. وتؤكد إثيوبيا على ضرورة إبرام معاهدة متوازنة وغير تمييزية وعالمية وفعالة ومنصفة لتجارة الأسلحة. وبالمثل، فإننا نؤيد تنفيذ اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فهذه الألغام تمثل مصدر قلق كبير في مجال الأسلحة التقليدية.

على الرغم من أن الأسلحة النووية تمثل أكبر تهديد لبقاء الجنس البشري، فإن إثيوبيا لا تزال تشعر أيضاً بالقلق من كون الانتشار غير المنظم للأسلحة التقليدية ليس أقل خطراً على السلام والأمن الدوليين. ولذلك فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه لا ينبغي تنظيم ومراقبة الأسلحة التقليدية أن ينظر إليه بمعزل عن الجهود المبذولة لضمان السلم العالمي والأمن الدولي. يتطلب منا هذا الواقع أن نقوم بمعالجة

النظر في كيفية استخدام الموارد المحدودة المقدمة من سائر المانحين استخداما فعّالا لتحقيق نتائج ملموسة.

ويتذكر وفدي بسرور وارتياح عقد اجتماع الخبراء الحكوميين المفتوح باب العضوية المعني بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الأول من نوعه، الذي انعقد في نيويورك في شهر أيار/مايو ٢٠١١، تحت القيادة المقتردة للسفير جيم ماكلاري، ممثل نيوزلندا، ونقر بجدوى الاجتماع في جمع كبار الخبراء في مجال إنفاذ القوانين لتبادل وجهات النظر بشأن تنفيذ التحديات والفرص التي يوفرها برنامج العمل، ونأمل أن يتم في المستقبل تنظيم اجتماعات مماثلة.

ولا يزال وفدي ملتزم التزاما تاما بتنفيذ برنامج العمل، والتدابير التي أذنت بها الصكوك القانونية الإقليمية والدولية، بما في ذلك إعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي المشترك حيال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة والبروتوكول المتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة وغيرها من المواد ذات الصلة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وتؤيد بوتسوانا الرأي القائل بأن أحد السبل التي تكفل الاستخدام الكفء للموارد المتوفرة تتمثل في التشديد على النهج الإقليمية. ومن المهم للدول في مختلف المناطق أن تجعل جهودها متسقة في معالجة المسائل الحيوية من قبيل رقابة الحدود، وإدارة المخزونات من الأسلحة، والوسم، والتعقب، والتدريب المتخصص، واقتسام المعلومات وسن التشريعات.

وتؤيد بوتسوانا التدابير الرامية إلى زيادة المساعدة الدولية والتعاون في ذلك الميدان، لا سيما تشجيع المانحين على تقديم المساعدة الفنية والمالية لتيسير نقل التكنولوجيا،

ونكرر الرأي القائل بأن قدرة الدول على الحفاظ على السلامة والاستقرار شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. وتبعاً لذلك، نقر أيضا بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية، ونود أن نكرر وجهة نظر الممثل السامي ومفادها أنه بينما تُنفق بلايين الدولارات سنويا على الأسلحة، لا تزال الأموال المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية غير كافية.

إن بوتسوانا ملتزمة التزاما تاما ببرنامج نزع السلاح التابع للأمم المتحدة. ونؤيد وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي حل النزاعات والصراعات بالوسائل السلمية ووفقا لميثاق الأمم المتحدة. وتحقيقا لتلك الغاية، تؤيد بوتسوانا الرأي القائل بأن نزع السلاح سيؤدي إلى تقليص التوترات السياسية والتخفيف من حدة الصراعات.

تقر بوتسوانا بحاجة المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي تشكل أكبر خطر على السلم والأمن في أفريقيا. وتؤيد بوتسوانا الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الصك الدولي للتعقب. وفي ذلك الصدد، تشمل أولويات بوتسوانا رقابة الحدود، والوسم، والاحتفاظ بسجلات في الكفاح ضد انتشار الأسلحة الصغيرة وضرورة المساعدة والتعاون الدوليين في تلك الميادين.

كما تجسد في الوثيقة الختامية للاجتماع الرابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل، الذي انعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٠، يتفق وفدي في الرأي على أن تدابير التعاون والمساعدة ما برحت هامة جدا لنجاح أو فشل الجهود الوطنية وأساسية في تنفيذ جميع جوانب برنامج العمل. وفي ذلك الصدد، من المجدي لنا

من ضروب الأسلحة التي هي طرف فيها. وتشمل تلك المعاهدات والاتفاقيات معاهدة عدم الانتشار النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، واتفاقية أوتوا، واتفاقية الذخائر العنقودية.

ومهما يكن من أمر، نتشاطر مع الدول الأعضاء الأخرى الإعراب عن القلق إزاء استمرار المأزق في مؤتمر نزع السلاح. ونتوق إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج للعمل يشمل جميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة والتنفيذ السريع لذلك البرنامج. وتؤيد بوتسوانا جهود الأمين العام الرامية إلى تنشيط عمل مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك المقترحات من أجل تحسين أساليب عمل المؤتمر.

وبينما تؤيد بوتسوانا البرنامج العام لترع السلاح النووي، ترى أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية عنصر حقا هام لعدم الانتشار النووي، ونكرر التزام بوتسوانا بتنفيذ مبادئ معاهدة بليندايا. وتحقيقا لتلك الغاية، نحض الدول الأعضاء المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة صوب توقيع بروتوكولات معاهدة بليندايا لكفالة التنفيذ العملي الكامل لها.

وفي الختام، يثق وفدي بأنه تحت قيادتكم، سيدي، ستدير اللجنة عملها في هذه الدورة بطريقة ناجحة ومثمرة انطلاقا من روح التعاون والحلول التوفيقية اللازمة لتحقيق توافق في الآراء في أكبر عدد ممكن من القرارات.

السيد لومايا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذا هو البيان الأول لي في هذه الدورة، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. كذلك نهنئ أعضاء المكتب الآخرين. ونثق بأننا تحت قيادتكم المقتدرة سنتمكن من تحقيق نتائج هامة في عملنا.

والمساعدة في تنفيذ الاتفاقات الإقليمية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كذلك تؤيد بوتسوانا وضع آليات للمتابعة وتعزيز تلك الآليات لضمان التنسيق الفعال وغرس المزيد من الحس بالإلحاحية في معالجة مشكلة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وبوتسوانا على استعداد للمشاركة بفعالية في المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المزمع عقده في عام ٢٠١٢ الذي يعتبر نجاحه في غاية الأهمية بالنسبة لوفدي. ونؤيد تأييدا تاما تعيين سعادة السفيرة جوي أوغوو، ممثلة نيجيريا، رئيسة للمؤتمر الاستعراضي، ونعرب عن ثقة بوتسوانا بقيادتها لعملية الاستعراض.

وتعلق بوتسوانا أهمية كبيرة على إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة في عام ٢٠١٢ بوصفها صكا فعالا ومتوازنا وملزما من الناحية القانونية لوضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لنقل الأسلحة التقليدية. ونعرب عن سعادتنا للطريقة الممتازة التي يدير بها السفير روبرتو غارسيا موريتان العملية التحضيرية من أجل معاهدة تجارة الأسلحة.

إنني إذ أنتقل إلى بنود أخرى تكتسي نفس القدر من الأهمية، وهي بنود مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولي، تحيط بوتسوانا علما بالمناخ السياسي العالمي الإيجابي في ميدان نزع السلاح، ولا سيما روح التعاون التي سادت لدى الدول النووية التي جسدها اتفاق ستارت الجديد، والمداومات والنتائج التي تمخضت عن مؤتمرات قمة الأمن النووي والوثيقة الختامية التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠.

ما انفكت بوتسوانا تتقيد بمتطلبات المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وغيرها

بينما نشهد عاماً آخر من الجمود في هذا المخفل. ومواصلة إطالة أمد ذلك الجمود الذي طال أمده بالفعل أمر لا يمكن قبوله على الإطلاق، فالوقت يدها في هذه القضية بالذات. ونخشى في حالة بقاء هذا الموقف بدون حل، مثلما هو الآن، عاماً آخر أو عامين آخرين، قد تبدأ ثقة المجتمع الدولي في مؤتمر نزع السلاح في التآكل بسرعة، مما يؤدي بالتالي إلى تقويض العملية برمتها ووصولها إلى حالة يتعذر عندها أن تعود إلى الحياة. كما أننا نشارك العديد من الوفود الأخرى الرأي أنه ينبغي لهذه الدورة للجنة الأولى أن تنظر بجدية في الطريقة التي يتعين أن يواصل مؤتمر نزع السلاح العمل بها.

وكما أكد العديد من المتكلمين الذين سبقوني، فإن التصنيع والتكديس والنقل والتدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ما فتئ يشكل واحداً من أصعب البنود في جدول أعمال الأمن الدولي. وجورجيا تؤكد مرة أخرى التزامها بالقيام بدورها في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المفرط. وهي تدعم بقوة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه. وتتطلع إلى الإسهام في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٢ بشكل فعال.

لقد أتاحت لنا فرصة للإعراب عن كامل دعمنا للمبادرة الخاصة بمعاهدة دولية بشأن تجارة الأسلحة. وفي واقع الأمر، يجب اعتبار تلك الآلية صكاً فعالاً في عدم انتشار الأسلحة التقليدية. وفي هذا الصدد، نؤيد تماماً الموقف الذي عبرت عنه وفود كثيرة من أن التدابير الرامية إلى منع الاتجار بالأسلحة التقليدية يمكن أن تكون فعالة إذا ما اقترنت بضوابط نقل صارمة بشأن تجارة الأسلحة المشروعة. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار معايير مثل القانون الدولي، بما في ذلك

وأود أن أؤكد لكم كامل تعاون وفدي معكم خلال عمل اللجنة الأولى.

وقبل أن أشرع في تناول قضايا نزع السلاح، أود أن أهنيئاً أستراليا وفرنسا ونيوزيلندا وويلز على انتصارهما الباهرة في نهائيات كأس العالم للرجبي لعام ٢٠١١، متمنياً لها التوفيق في المباريات المتبقية. كما أود أن أعرب عن التقدير لفرق الأرجنتين وانكلترا وأيرلندا وجنوب أفريقيا على أدائها الرائع في تلك البطولة، بروح الإخاء الحق التي تتصف بها تلك اللعبة الجميلة.

وتنشاطر الموقف من أن الأسلحة النووية ما زالت تشكل خطراً على بقاء البشرية، وأن النظام الذي وضع للتعامل مع تلك الأسلحة ما زال منقوصاً. ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ما زالت تفتقر إلى بعض العناصر الهامة لتوفير استجابة شاملة لكل التحديات، كسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمفاوضات بشأن المواد الانشطارية وضمانات الأمن السلبية.

وفي حين أننا نرحب بنتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض تلك المعاهدة باعتباره تطوراً مهماً، نرى أنه ما زال أمامنا عمل كثير للسماح بترجمة نتيجة مؤتمر عام ٢٠١٠ إلى نتائج ملموسة. ونرى أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ذلك الصك الحيوي الأهمية الذي يسهم في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ينبغي أن تدخل حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. ونهنيئاً لنا الالتزامات السياسية المتجددة بالسعي للتصديق عليها أساساً متينة للتفاوض. وتواصل جورجيا، من جانبها، التعاون بشكل فعال مع الأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تعزيز نظام الرصد والتحقق.

ونشعر بقلق بالغ لأن المجتمع الدولي ما زال عاجزاً عن البدء بمفاوضات نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح،

أصبح الغموض التام يكتنف تلك الأراضي المحتلة، مما جعل القيام بأي أنشطة للتحقق هناك مستحيلاً. وعليه، فقد تزايد خطر التهريب النووي عبر تلك الأراضي بشكل كبير.

ووجود ما يسمى بالبقع البيضاء في الأراضي المحتلة، حيث تكون آليات المراقبة الدولية إما ضعيفة للغاية أو لا وجود لها، يهيئ أرضاً خصبة للنقل والبيع غير المشروعين للأسلحة التقليدية وتكديسها والنقل غير المشروع للأسلحة الدمار الشامل وموادها، بما في ذلك المواد النووية.

والمثال الذي يشكله بلدي يثبت مرة أخرى أنه بالرغم من المبادرات العديدة، ما زال العالم يواجه شواغل الانتشار الخطيرة. وجورجيا، إلى جانب دول أخرى، تشعر بقلق بالغ لأن بعض البلدان ما زالت تقف حجر عثرة في طريق أي تقدم حقيقي في الجهود الدولية بشأن عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح. والإجراء الفعال الوحيد لإحباط ذلك التوجه يتمثل في استجابة قوية وقاطعة من جانب المجتمع الدولي للقضاء على هذه الممارسات.

وإذ تكلمت عن محاولات استخدام أراضي جورجيا المحتلة لتهريب مواد إشعاعية ومواد نووية، أود أن أقول كلمات قليلة عن خطر انتشار الأسلحة التقليدية عبر تلك الأراضي.

كما يدرك المشاركون، فإن تكديس كمية ضخمة من الأسلحة في مناطق أبخازيا وتسخينفالي/جنوب أوسيتيا المحتلة ما زال مستمراً. وقد تزايدت التعزيزات العسكرية الأجنبية بشدة في أعقاب الاجتياح الذي حصل في عام ٢٠٠٨ في انتهاك مباشر لاتفاق وقف إطلاق النار المكون من ٦ نقاط، الذي تم التوصل إليه بوساطة فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي، والذي يقضي بانسحاب القوات العسكرية إلى المواقع التي كانت ترابط فيها قبل الاجتياح.

القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، إلى جانب خطر إساءة الاستعمال والتحويل.

ولذلك، تلتزم جورجيا التزاماً تاماً بالمفاوضات حول معاهدة بشأن تجارة الأسلحة. ونرى أن مشاريع الأوراق التي أعدها السفير روبرتو غارسيا موريتان، رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاهدة بشأن تجارة الأسلحة، تشكل نقطة انطلاق مفيدة جداً للمفاوضات.

وإلى جانب كل تلك المشاكل المعروفة والمفهومة، برزت تهديدات جديدة مثل الهجمات على الفضاء الحاسوبي، وتتطور تلك التهديدات بسرعة. وقد لا يكون لدينا فهم كاف لآثارها المحتملة على عالمنا الذي يزداد تكافلاً. ولذلك، فإننا نفتقر إلى الصكوك الكفيلة بالاستجابة لتلك التحديات بشكل كاف. ونرى أن من مسؤولية الأمم المتحدة، واللجنة الأولى بالأخص، أن تسهم في تمحيص تلك المشكلة وزيادة الوعي والفهم بشأن ذلك التحدي في المجتمع الدولي. وهي توفر منبراً أساسياً لوضع الآليات والصكوك الرامية إلى نزع فتيل ذلك التهديد.

إن منع خطر الإرهاب النووي، والحاجة إلى الامتثال للالتزامات بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، وتحسين أمن المصادر العالية الإشعاع، هو أحد الأولويات الرئيسية لبلدي. وقد انضمت جورجيا إلى المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي. وما فتئت تدعم جهود المجتمع الدولي لمكافحة الحيازة أو الاستخدام أو النقل غير المشروع للمواد النووية والمواد الإشعاعية.

وفي واقع الأمر، جرت في الأعوام الأخيرة عدة محاولات لتهريب مواد نووية عن طريق أراضي أبخازيا وتسخينفالي/جنوب أوسيتيا الجورجية المحتلة، مما زاد من شعورنا بالخطر والقلق. وكل تلك المحاولات منعتها سلطات إنفاذ القانون الجورجية. مع ذلك، وفي غياب وجود دولي،

بالإضافة إلى ذلك، وما دامت آليات الرقابة الدولية غائبة تماماً في تلك الأراضي، فلا يوجد أي ضمان على الإطلاق لعدم تحويل تلك الأسلحة، بما في ذلك أكثرها خطورة مثل منظومات الدفاع الجوي التي يحملها أفراد - إلى مختلف الإرهابيين والجماعات الإجرامية. ومن شأن ذلك أن يشكل تهديداً خطيراً ليس لمنطقة بعينها فحسب، وإنما للمجتمع الدولي بأسره.

ختاماً، نحن مقتنعون بأنه قد آن الأوان، في ظل هذه الظروف، لأن يدافع المجتمع الدولي عن المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وترى جورجيا أن اللجنة الأولى هيئة أساسية يتعين ألا تولي اهتمامها لوضع المبادرات وصياغة الأفكار للتصدي للمشاكل القائمة في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح فحسب، ولكن أن تهتم أيضاً بأهم المسائل المتعلقة بالأمن الدولي والوطني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، فضلاً عن تهنئة الأعضاء الآخرين في المكتب.

يجب أن يُبنى السلام من خلال القانون، ولا يمكن للقانون أن يتحقق إلا إذا سادت العقلانية في كل مسألة من المسائل التي نواجهها. ويستند الحوار العقلاني إلى الاعتراف بأن بناء السلام الدائم يقتضي أن تسود قوة القانون على قانون القوة. وبشأن هذه المسألة، فقد ظلت رسالة الكرسي الرسولي دائماً واضحة وعلنية. وبقيناً، فإن الكرسي الرسولي على اقتناع بضرورة بناء أسس السلام عبر الاعتراف بقيمة الحوار وتعزيز العلاقات الودية.

ويواصل جيراننا من الشمال تعزيزاتهم العسكرية غير المشروعة في الأراضي المحتلة. وبدلاً من إغلاق القواعد الأجنبية غير المشروعة، يجري تعزيزها بإضافة المزيد من الأفراد والمعدات. وأعرض هنا بعض الأمثلة المروعة.

جرى نشر كتيبة مدفعية ثقيلة عيار ٣٠٠ ملمتر مجهزة بأنظمة إطلاق صواريخ متعددة، أو ما يسمى وحدات سميرش، في قاعدة عسكرية بالقرب من مدينة تسخينفالي المحتلة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويعد هذا السلاح من بين أكثر الأسلحة التقليدية تدميراً، وبمائل القدرة التدميرية للأسلحة النووية التكتيكية. وفي كانون الثاني/يناير، استمر تعزيز نفس القاعدة بأنظمة إطلاق الصواريخ العملياتية التكتيكية سكاراب بي، المعروفة أيضاً بأنظمة توشكا - يو، التي يمكن تزويدها برؤوس حربية تقليدية أو نووية. ويبلغ المدى التشغيلي للمنظومة الأخيرة ١٢٠ كيلومتراً. وحيث أن القاعدة تقع على بعد ٤٠ كيلومتراً من العاصمة الوطنية تبيليسي، فإن لهذه القذائف القدرة على الوصول إلى أراض تقع وراء خط الاحتلال وحتى وراء حدود البلد.

ثانياً، نُشرت كتيبة مدفعية مزودة بأنظمة إطلاق صواريخ متعددة من طراز غراد، وكذلك كتائب مزودة بقذائف سطح - جو من طراز S-300، في منطقة أبجازيا المحتلة.

ثالثاً، تم الكشف عن خطط لنشر منظومات إضافية لإطلاق القذائف الهجومية من طراز إسكندر وطائرات عمودية هجومية من طراز Mi-28 في المناطق المحتلة من جورجيا، وهي خطط تشير بوضوح إلى التزعة نحو المزيد من التسلح. ويوجد إجمالاً ما يزيد على ١١ ٠٠٠ من قوات الاحتلال في هاتين المنطقتين الصغيرتين بينما يجري بناء ست قواعد عسكرية، بما في ذلك قاعدة بحرية.

بالتالي وفقا للأهداف الهامة والجديرة بالثناء التي وضعها لنفسه.

وتكتسي هذه التأمّلات أهمية أكبر إذا لاحظنا أنه لم يُحرز سوى تقدم ضئيل في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتخفيض أو إعادة توجيه الإنفاق العسكري لصالح التنمية السلمية للشعوب في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ومما يعبر عن هذه الحالة المثيرة للقلق حقيقة أن مؤتمر نزع السلاح يمر على ما يبدو بأزمة عرقلت نشاطه وفعاليته على مدى سنوات عديدة.

ومع ذلك، فإن هذه الحالة برمتها لا تخلو من بصيص من الأمل. فأحد العوامل الإيجابية التي سجلت أيضاً في عام ٢٠١٠ يتمثل في حدوث تخفيض استراتيجي حقيقي للأسلحة النووية. لكن ولكي تكون تلك الخطوة فعالة تماماً، يتعين دعمها بمنظور سياسي واضح وإيجابي. وتحتّم علينا الكوارث الأخيرة، وخصوصاً الكارثة الهائلة التي حدثت في فوكوشيما في اليابان، التفكير على نحو جدي وواسع النطاق في جدوى استخدام الطاقة النووية في المجالين المدني والعسكري على السواء. وفي ذلك الصدد، فإن هناك حاجة لاستئناف العمل بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، في حين يتعين تدارك عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. ويمثل الالتزام بالامتناع عن إجراء التجارب، فضلاً عن نزع السلاح النووي بحد ذاته، شروطاً لازمة لإقناع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حتى الآن باحترام قواعد عدم الانتشار.

وهناك أيضاً بعض الجوانب الإيجابية في مجال الأسلحة التقليدية. وأشار بشكل خاص إلى اتفاقية الذخائر العنقودية، التي يدعمها الكرسي الرسولي بقوة، فضلاً عن الفكرة الواردة في الاتفاقية نفسها، والمتمثلة في إيلاء أهمية قصوى لتقديم المساعدة للضحايا. وفي ذلك السياق، ينبغي

والسلام أيضاً ثمرة للعدالة والتضامن والتنمية. وهناك علاقة وثيقة بين التنمية ونزع السلاح. ويؤكّد نزع السلاح التنمية في إطار مجتمع مبني على القانون. وللتنمية البشرية المتكاملة انعكاسات عميقة ومفيدة على بناء السلام وحل المسائل الأمنية. ومن ذلك المنظور، يواصل الكرسي الرسولي توجيه نقده بقوة لسباق التسلح، ويعتزم تطوير تحليله في مجال العلاقات الدولية، وفقاً لمعيار وجوب سيادة القانون دوماً على العنف.

وللأسف، فإن الإنفاق العسكري العالمي يواصل ازدياده كل عام. وتتناقض حالة الإنفاق العسكري المتزايد هذه بوضوح مع الأهداف الإنمائية للألفية وتتناقض بوضوح، كما ذكرنا مراراً في مناسبات عديدة، مع المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة التي تلزم الدول بتوطيد "السلم والأمن الدولي بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح".

وعليه، يواجه المجتمع الدولي حاجة ملحة إلى وقف سباق التسلح المؤسف هذا والتشجيع على إجراء تخفيض كبير في الإنفاق العسكري. وبقينا، فإنه لا يمكن تحقيق مثل هذا التخفيض إلا في مناخ يقل فيه الخوف وتستعاد فيه الثقة. ويمكن أن يزيد تخفيض الإنفاق العسكري من مصداقية الحظر استعمال القوة في العلاقات الدولية، مما سيجعل من الممكن ضمان قدر أكبر من الاحترام للقانون الدولي وترسيخ السلام في قيم العدالة، سواء في العلاقات الدولية أو في داخل كل دولة على حدة. وعلاوة على ذلك، فإن من شأن تخفيض كهذا أن يمكن من كفالة الأمن في ظروف أفضل وتخصيص مبالغ هائلة من الأموال المدخرة للأغراض السلمية.

ولذلك، فإن من الضروري والملح في ذات الوقت أن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على تلك المسائل، وأن يتصرف

في ذلك السياق، ينبغي للمرء دائماً أن يأخذ في الاعتبار الانعكاسات الخطيرة للاتجار غير المشروع بالأسلحة على السلام والتنمية وحقوق الإنسان والحالة الإنسانية، ولا سيما تأثيره الخطير على النساء والأطفال. ولا يمكن حل تلك المسائل بشكل فعال إلا من خلال تقاسم المسؤوليات بين جميع أفراد المجتمع الدولي.

وستكون نتيجة عملية معاهدة تجارة الأسلحة الحالية اختباراً للإرادة السياسية للدول في تحمل مسؤوليتها الأخلاقية والقانونية عن زيادة تعزيز النظام الدولي المتعلق بتجارة الأسلحة الحالية غير المنظمة. وينبغي أن يشكّل التركيز على العدد الهائل من المتضررين ومن الذين يعانون من آفة الانتشار غير المشروع للأسلحة والذخائر تحدياً أمام المجتمع الدولي لإبرام معاهدة فعالة وقابلة للتطبيق لتجارة الأسلحة. وينبغي ألا يكون الهدف الرئيسي من وراء المعاهدة مجرد تنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية أو الحد من السوق السوداء المرتبطة بها، بل أيضاً وعلى وجه الخصوص حماية الحياة البشرية وبناء عالم أكثر احتراماً للكرامة الإنسانية.

وفي الختام، فإن الكرسي الرسولي مقتنع بأنه يمكن لمعاهدة تجارة الأسلحة أن تسهم إسهاماً هاماً في نشر ثقافة سلام عالمية حقاً من خلال التعاون المسؤول من جانب الدول، في إطار شراكة مع قطاع صناعة الأسلحة وبالتضامن مع المجتمع المدني. ويمكن في ذلك الصدد، للجهود المبذولة حالياً لاعتماد معاهدة لتجارة الأسلحة أن تصبح حقاً علامة مباشرة على وجود الإرادة السياسية التي تشتد الحاجة إليها لدى الدول والحكومات لضمان قدر أكبر من السلام والعدالة والاستقرار والرخاء في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الاعتراف بالعمل القيم الذي تنفذه بعض المنظمات غير الحكومية جنباً إلى جنب مع الدول. وينبغي إيلاء مزيد من التقدير لهذا التعاون، وأن ينظر إليه بوصفه مؤشراً مشجعاً على حيوية التزام المجتمع المدني بقيم العدالة والسلام.

وهناك ملاحظة إضافية أخرى يود وفد بلدي الإدلاء بها فيما يتعلق بعملية معاهدة تجارة الأسلحة، التي سيكون عام ٢٠١٢ هاماً بالنسبة لها فيما لو أسفر المؤتمر المزمع عقده في ذلك الوقت عن صياغة نص للاتفاقية. وفي ذلك السياق، ينبغي ألا ينظر إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كما لو كانت مجرد نوع آخر من البضائع التي يتم عرضها للبيع في الأسواق العالمية أو الإقليمية أو الوطنية. ذلك أن لإنتاج هذه الأسلحة والاتجار بها وحيازتها آثاراً أخلاقية واجتماعية. وينبغي تنظيمها وفقاً لمبادئ محددة ذات طابع أخلاقي وقانوني. وهناك حاجة إلى بذل كل جهد ممكن لمنع انتشار جميع أنواع الأسلحة التي تشجع على نشوب الحروب المحلية والعنف في المدن وقتل عدد كبير من الناس في العالم كل يوم؛ ومن هنا، تنشأ الحاجة الملحة لاعتماد وثيقة قانونية، يعرب الكرسي الرسولي عن دعمه لها بشكل كامل، على أن تتضمن تدابير ملزمة قانوناً لمكافحة الاتجار بالأسلحة التقليدية والذخيرة على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية.

ولطالما اعترف الكرسي الرسولي بالأهمية الكبيرة التي تتسم بها العملية الحالية المتعلقة بالتوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة، كونها تعالج على نحو خاص مشكلة التكلفة البشرية الفادحة الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة. فللاتجار بالأسلحة بطريقة غير منظمة وغير شفافة، مع غياب أنظمة فعالة لرصد الاتجار بالأسلحة على المستوى الدولي عواقب إنسانية وخيمة، ويؤدي إلى إبطاء التنمية البشرية المتكاملة ويقوض سيادة القانون ويزيد الصراعات وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم، ويهدد عمليات بناء السلام في مختلف البلدان ويفرخ ثقافة العنف والإفلات من العقاب.

صحة السكان المدنيين، والتي سلطت الدراسة الضوء عليها، فتشمل الحرمان من ١٥٠.٠٠٠ استشارة طبية سنويا في أحد أفقر البلدان على وجه الأرض وحرمان مئات الآلاف من الأطفال من لقاحات شلل الأطفال في سياق آخر، وعشرات الآلاف من الوفيات في الشهر في سياق آخر أيضا. وتلك الآثار ذات الصلة بالصحة ما هي إلا نافذة صغيرة على التكلفة البشرية الرهيبة لسهولة الحصول على الأسلحة، والتي يجب أن تسهم معاهدة تجارة الأسلحة التي ستُبرم مستقبلا في منعها.

ونحث جميع الدول الممثلة هنا اليوم على الالتزام بالعمل بشكل مكثف خلال السنة المقبلة للمساعدة على ضمان نجاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة تجارة الأسلحة في المقرر عقده في تموز/يوليه المقبل. ونرى أن عقد معاهدة شاملة وفعالة سيتطلب دراسة متأنية لجميع عمليات نقل جميع الأسلحة التقليدية وذخيرتها، وذلك لمنع الأسلحة من الوقوع بسهولة بالغة في أيدي أولئك الذين يُتوقع استخدامهم لها في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي.

إننا نثني على العناصر الواردة في مشروع ورقة الرئيس. حيث أنها توفر أساسا قويا للمضي قدما نحو إبرام المعاهدة التي يحتاجها الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية بصورة ماسة في مناطق واسعة من العالم، يكون فيها الحصول على السلاح أسهل أحيانا من الحصول على الغذاء أو الرعاية الصحية أو الأدوية.

منذ انعقاد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في العام الماضي، لم يُبلغ عن إحراز سوى تقدم ضئيل في مجال الوفاء بالالتزامات العديدة الملحة للمؤتمر الاستعراضي، والمتمثلة في تقليص دور الأسلحة النووية ومواصلة خفض أعدادها ومنع استخدامها.

السيد فولان (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالإنكليزية): منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي، أبرزت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تتمثل مهمتها في حماية ومساعدة ضحايا الصراعات المسلحة وحالات العنف الأخرى، التكلفة البشرية العالية لإتاحة الأسلحة بشكل غير منظم. وإننا نؤيد بقوة اعتماد معاهدة تجارة أسلحة شاملة وفعالة في العام المقبل. وببساطة، تقع نسبة كبيرة جدا من حالات الموت والإصابة والوحشية المفرطة ضد المدنيين في كل عام لأن الأسلحة متاحة بسهولة كبيرة جدا، مما في ذلك لمن سيستخدمونها لانتهاك القانون الإنساني الدولي. وإبرام معاهدة فعالة لتجارة الأسلحة لن يوفر الحماية لحياة الأفراد وسبل العيش فحسب، ولكن من شأنه أيضا التقليل من الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية التي ترافق انعدام الأمن المرتبط بالأسلحة في مناطق واسعة من العالم وسيكون له فوائد صحية هامة لشعوب بأكملها.

وقد أطلقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في آب/أغسطس مبادرة مدتها أربع سنوات بشأن موضوع "الرعاية الصحية في خطر". وتقوم هذه المبادرة بشكل مباشر على التجربة الميدانية للجنة الدولية وعلى دراسة شملت ١٦ بلدا حول الهجمات على مرافق الرعاية الصحية في السياقات التي نعمل فيها. وسجلت الدراسة ٦٥٥ حادثة خلال سنتين ونصف، تشمل هجمات على العاملين في مجال الصحة والمرافق الصحية ووسائل النقل الطبي. وقُتل في ١٨٣٤ شخصا أو أصيبوا في تلك الحوادث عند تقديمهم للرعاية الصحية أو أثناء تلقيهم لها.

وتمثل تأثير تلك الهجمات والعنف المسلح في السياقات الأخرى التي شملتها الدراسة في الحرمان من الرعاية الصحية لآلاف مؤلفة من البشر في أماكن تعاني فيها نظم الصحة البشرية والرعاية الصحية من المشاشة أصلا. أما الآثار الأوسع نطاقا لانعدام الأمن المرتبط بالأسلحة على

العنقودية تعترف الآن بالآثار الإنسانية لتلك الأسلحة، وهي على استعداد لاتخاذ بعض الخطوات للحد من تلك الآثار. وينبغي لتلك الدول أن تتخذ أي إجراءات تراها مجدية على الصعيد الوطني. لكن وفي مجال القانون الإنساني الدولي، نرى أنه سيكون من المؤسف اعتماد قواعد جديدة من شأنها أن تتعارض مع اتفاقية الذخائر العنقودية بدلا من أن تكون مكملة لها، وأن تسمح بتطوير واستخدام أنواع معينة من الذخائر العنقودية يُحتمل أن تدمم المشكلة الإنسانية. وستكون تلك هي المرة الأولى التي تعتمد فيها الدول حماية للمدنيين، في معاهدة خاصة بالقانون الإنساني الدولي، أضعف من تلك المنصوص عليها في معاهدة سارية بالفعل.

إننا نحث جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية، وخصوصا تلك الأطراف أيضا في اتفاقية الذخائر العنقودية، على النظر بعناية في مسؤولياتها في هذا المجال في خضم تحضيرها لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة التقليدية والمقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر.

في كانون الثاني/يناير، أيدت الجمعية العامة في القرار ٦٥/٤١ تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (انظر A/65/201). ومن بين النتائج التي توصل إليها الفريق أنه "تتزايد التقارير التي تفيد بأن دولا تقوم بتطوير تكنولوجيات للمعلومات والاتصالات كأدوات للحرب والاستخبارات" (A/65/201، ص ٢).

وفي هذا الصدد، تسترعي لجنة الصليب الأحمر الدولية انتباه الدول إلى ما تنطوي عليه الحرب الإلكترونية من عواقب إنسانية، أي اللجوء إلى مهاجمة شبكات الحواسيب في حالات الصراع المسلح. وهذه الآثار قد تشمل سيناريوهات كارثية من قبيل نظم مراقبة الحركة الجوية بحيث

ومن المهم للغاية الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في المؤتمر الاستعراضي بوصفها ضرورة إنسانية وأخلاقية وسياسية. ومن المهم أيضا الاستناد إلى الإقرار الوارد في الوثيقة الختامية (Vol. I) ((NPT/CONF.2010/50 بالعواقب الإنسانية الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية وبأهمية القانون الإنساني الدولي في هذا الصدد. وما زال يتعين القيام بالكثير لإطلاع صانعي السياسات ووسائل الإعلام والجمهور على التكاليف البشرية الكارثية لتلك الأسلحة، وضرورة عدم استخدامها أبدا مرة أخرى، والحاجة الملحة إلى وضع صك دولي ملزم قانونا يحظر استخدامها ويؤدي إلى التخلص منها.

وقد عملت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من جهتها، طوال العام المنقضي على زيادة فهم تلك الحقائق داخل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على مستوى العالم بأسره. وسندعم زيادة عمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن هذه المسألة في المستقبل.

لقد كان من بين أبرز أوجه التقدم في مجال القانون الإنساني الدولي خلال السنوات الأخيرة اعتماد اتفاقية الذخائر العنقودية في عام ٢٠٠٨، ودخولها حيز النفاذ في سنة ٢٠١٠. فبعد عقود من ابتلاء المجتمعات المحلية والبلدان التي استخدمت فيها تلك الأسلحة النطاقية بعدم دقتها وعدم موثوقيتها، أدرك المجتمع الدولي أن التكلفة البشرية لتلك الأسلحة غير مقبولة ببساطة. وأظهر الاجتماع الأخير للدول الأطراف في الاتفاقية في بيروت بشكل رائع فعالية الاتفاقية في حفز التقدم في مجال إزالتها وتدمير مخزونها وجذب دول أطراف جديدة وتعبئة الموارد لمساعدة ضحايا تلك الأسلحة ومجتمعاتهم.

تقدر اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن عددا من الدول التي لا تزال غير قادرة على الانضمام إلى اتفاقية الذخائر

ندوة دولية بعنوان "تجربة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآفاقها لعام ٢٠١٥ وما بعده".

نحن مقتنعون بأن تجديد التزامنا يعطي معنى إضافيا للاحتفال بالذكرى الخامسة والأربعين للمعاهدة، وينبغي التعبير عن هذا الالتزام بأفعال ملموسة، ترتبط فوق كل شيء بتحسين منطقتنا الخالية من الأسلحة النووية التي قامت فيها بدور هام الدول الأعضاء ودول أخرى ترتبط بها من خلال بروتوكولات إضافية بدور هام. وأشار إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وإلى هولندا في حالة البروتوكول الأول.

ثانياً، إن تجديد التزامنا ينظر إليه في سياق الأعمال المحددة للتعاون والتنسيق مع مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، ودعم عملية إنشاء مناطق جديدة، وبالطبع، بالاقتران بأعمال محددة تسهم في العمليات العالمية الرامية إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

قبل ٥٠ عاماً تقريباً، في عام ١٩٦٣، اجتمعت خمس دول من أمريكا اللاتينية بناء على مبادرة من المكسيك للبدء بالعمل الذي أنشأ معاهدة تلاتيلولكو. فقد اجتمعت في لحظة سياسية معقدة بالنسبة لمنطقتنا، عندما كانت تشهد مخاطر مواجهة نووية بين دولتي الحرب الباردة. وفي ذلك السياق، وحينئذ، كان مما لاشك فيه أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهي المنطقة الأولى في إقليم مكتظ بالسكان، مثل مساهمة حقيقية وقوية في السلم والأمن في المنطقة وفي العالم. وتم الاعتراف بهذه المساهمة في عدة قرارات للجمعية العامة ابتداء من عام ١٩٦٧ حتى عام ٢٠١٠.

واليوم، وبعد مرور ٤٥ عاماً على توقيع معاهدة تلاتيلولكو، أصبح لدى العالم خمس مناطق خالية من

تتداخل وتسبب صداماً بين الطائرات أو تحطمها، وتعطل إمدادات الكهرباء والماء بالنسبة للسكان المدنيين، أو إلحاق أضرار بالمنشآت الكيميائية والنووية. لذلك، تذكّر لجنة الصليب الأحمر الدولية بالتزام جميع أطراف الصراع باحترام قواعد القانون الإنساني الدولي إذا ما لجأت إلى وسائل وأساليب الحرب الإلكترونية، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والتحوط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة إلى الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة أوييدا (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على انتخابكم لإدارة دفعة عمل اللجنة الأولى. ويتمنى وفدي لكم النجاح في مهامكم وحوادثها.

نود أيضاً أن نشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة اللجنة الأولى بوصفي أشغل منصب الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأود بهذه المناسبة أن أنقل رسالة وافقت على إرسالها ٣٣ دولة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى الدورة السادسة والستين للجمعية العامة في شكل إعلان، تتوفر نسخ منها في هذه القاعة.

لقد صدر الإعلان في أواخر أيلول/سبتمبر، في الوقت الذي اجتمع فيه عنصران هامين بالنسبة للمنطقة. أولاً، في شباط/فبراير ٢٠١٢، سنحتفل بالذكرى الخامسة والأربعين للتوقيع على معاهدة تلاتيلولكو التي أنشأت منطقتنا؛ ثانياً، وفي نفس التاريخ، سوف تجدد الوكالة التزامها ببناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية من خلال عقد

وفي إعلاننا، تعرب أيضا الـ ٣٣ دولة في منطقتنا الخالية من الأسلحة النووية عن قناعتها بأهمية البدء بالمفاوضات من أجل التوصل إلى صك عالمي وملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، نيب بالدول التي لم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما البلدان الواردة في المرفق ٢، أن تفعل ذلك.

إن وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ملتزمة أيضا من جانبها بمواصلة تنفيذ البرامج التثقيفية بشأن نزع السلاح النووي، حيث أننا مقتنعون بأن تلك طريقة فعالة للمساهمة في توطيد دعائم السلم والأمن الدوليين.

وأخيرا، فإن دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مقتنعة بأنه لن يكون بوسعها التحرك صوب نزع سلاح عالمي وكامل ولا رجعة فيه وقابل للتحقق، إلا باتخاذ مبادرات محددة والقيام بأعمال مستدامة. فمن خلال التعاون وحده فيما بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ستمكن الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من إحراز تقدم نحو هدفنا النهائي، ألا وهو: إقامة عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في قائمة المتكلمين.

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين طلبوا الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أدعو زميلي ممثل البرتغال وممثل إسبانيا إلى إعادة قراءة بياننا الوطني الذي أدلى به المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية (انظر A/C.1/66/PV.8). وكذلك قراءة مضمون حقوق الرد التي أدلينا بها على مداخلات البعض في

الأسلحة النووية أنشأتها معاهدات راروتونغا وبليندابا وبانكوك وفي وسط آسيا بمشاركة ١١٤ دولة، بينما أعلنت منغوليا بصورة انفرادية نفسها دولة خالية من الأسلحة النووية. لذلك السبب، فإن الغاية من إنشاء وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المضي قدما في ترسيخ برنامج التعاون والتنسيق فيما بين هذه المناطق. ونود أيضا التعاون في إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل، وهو سبب آخر للمشاركة في المنتدى الذي سيعقده المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا في الشهر المقبل. وفي ذلك الاجتماع، سيتقاسم ممثلو المناطق الخيرات التي قد تكون هامة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

بغية تنفيذ هذا البرنامج مع الدول الأعضاء في مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، نقترح إنشاء آلية تنسيق مشتركة فيما بين ممثلي مختلف المناطق، الأمر الذي سيمثل هدفا رائعا لمؤتمر الاستعراض التاسع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المزمع عقده في عام ٢٠١٥. ولا يمكننا الاضطلاع بتلك المهمة إلا إذا عززنا المعرفة المتبادلة فيما بين المناطق، والتمسنا أشكالا واقعية وفعالة للعمل معا.

أما على الصعيد العالمي، فإن الدول الأعضاء في المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تكرر ندائها إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات قاطعة ومُلزمة قانونا بعدم استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها، وهو أمر في المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. لذلك نحض مؤتمر نزع السلاح على العمل نحو التفاوض بشأن صك عالمي وملزم قانونا في ميدان الضمانات الأمنية السلبية.

حدودية، موجودة في هاتين الدولتين على أساس اتفاقات بين الاتحاد الروسي وهذين البلدين المستقلين.

وأعتقد أن القواعد القانونية ذاتها تنطبق على القوات العسكرية الأجنبية الأخرى في مختلف مناطق العالم. ولن أخوض هنا في التفاصيل فيما يتعلق بحجم الأسلحة المخزنة ولا التوازنات أو عدم التوازن في المنطقة. وإنما سأكتفي بملاحظة أن الاتحاد الروسي، من جانبه، كثيراً ما دعا إلى إعادة النظر في النظم القانونية السارية اليوم، ولا سيما المعاهدة الحالية بشأن القوات التقليدية في أوروبا.

وفيما يتعلق بجورجيا، من الغريب جداً القول بأن القوات الجورجية مستقلة عن جورجيا وأنه ينبغي اعتبارها جزءاً من منطقة القوقاز الكبرى العسكرية التابعة للاتحاد السوفياتي. وأظن أن زميلي الجورجي سيؤيدني إن قلت إن هذا الوضع غير ملائم في ضوء حقائق اليوم.

وكما بدأت بكرة القدم، سوف أحتتم، للأسف، بكرة القدم. فالقرعة بشأن بطولة العالم لعام ٢٠١٤، التي أحرقت في البرازيل يوم السبت، أوقعت الفريقين الروسي والجورجي في نفس المجموعة. وللأسف، وإن لم يكن ذلك بناء على طلب فريقنا، سيضطر المنظمون إلى الفصل بين الفريقين الروسي والجورجي في منافسات تلك البطولة، نتيجة للموقف السياسي الراهن. ولذلك، لن أتمكن من متابعة أحداث تلك المباراة، للأسف. وعندما كنت شاباً، كنت من مشجعي فريق تفليس دينامو.

السيد لومايا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن عمل هذه اللجنة الهامة، وكذلك عمل اللجان الهامة الأخرى في الأمم المتحدة، إنما يعتمد على الدقة والمطابقة للقانون، وأعني القانون الدولي. وأود أن أقتبس عن أكثر المصادر احتراماً وحججاً ما قالته في شرعية قرار الاتحاد الروسي بالاعتراف بمنطقتين مختلفتين من جورجيا.

هذه القاعدة. ففي مضمون كل هذا، سيجد الزميلان من البرتغال وإسبانيا الجواب الشافي لمضمون مداخلتيهما.

السيد فاسيلييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): طلب وفدي الكلمة خلال المناقشة العامة، وعرض موقفنا بشأن القضايا المطروحة. وللأسف، فإننا نأخذ الكلمة مرة أخرى للرد على أقوال بعينها أدلى بها ممثل جورجيا قبل قليل.

لقد استهل الممثل الجورجي بيانه بالكلام عن مباريات كرة القدم، إلا أنني لم أسمع أي تهنئة للفريق الروسي، الذي فاز اليوم بنتيجة ٦/٠ صفر واحتل المركز الأول في المجموعة واو. وعليه، أود أن أعرب عن مواساتي للفريق الجورجي، الذي هزمته اليونان بنتيجة ٢/١ وجاء ترتيبه في المركز الخامس في مجموعته. وكما فهمت، فلم يوقفوا في التأهل للمنافسة في مباريات البطولة الأوروبية لكرة القدم. وما يحدث في عالم كرة القدم، يحدث في الواقع، فالبعض يفوز ويخسر الآخرون.

ولعل الموقف الذي كان يشير إليه زميلي من جورجيا اليوم هو الموقف الذي نشأ بعد أن شرعت القيادة الجورجية ممثلة في شخص الرئيس سكاشفيلي في مغامرة خطيرة في آب/أغسطس ٢٠٠٨، وشنّت حرباً ضد شعبها، ونتيجة لذلك أعلنت أنجازيا وأوسيتيا الجنوبية استقلالهما عن جورجيا. والقول بأن هناك اليوم وجوداً عسكرياً أو أن هناك بعض المجموعات العسكرية على أرض جورجيا ليس صحيحاً من الناحية القانونية. فلا يوجد عسكري روسي واحد على أرض جورجيا. توجد وحدات عسكرية روسية في المنطقة، ولكن في أنجازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهما دولتان اعترفت بهما روسيا كدولتين مستقلتين. فضلاً عن ذلك، فإن الوحدات الفرعية العسكرية الروسية، وهي وحدات

في كأس العالم للرجبي والأحداث الرياضية الأخرى في المرة القادمة. والأمر كله يتعلق بالدقة والموضوعية قانوناً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع اللجنة الآن إلى بيان للممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السيد سيرجيو دوارتي، بشأن موضوع "متابعة القرارات والمقررات التي اعتمدها اللجنة في دورتها السابقة وتقديم التقارير".

السيد دوارتي (الممثل السامي لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة اللجنة الأولى بشأن موضوع تنفيذ القرارات. وهذا هو العام الثامن على التوالي الذي يُطلب فيه من الأمانة العامة تناول تلك المسألة.

إن أعضاء هذه اللجنة يكرسون الكثير من الوقت والجهد لدراسة القرارات واعتمادها، ولأن تلك الأنشطة تمثل الوظيفة الأساسية للجنة في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، فمن المفهوم أن الدول الأعضاء تهتم بمعرفة الكيفية التي تُنفذ بها تلك القرارات. ومن أصل ٥٠ قراراً أو نحو ذلك تتخذها اللجنة سنوياً، فإن أكثر من نصفها يطلب إلى الأمين العام عادة أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن تنفيذها.

وقبل الاسترسال في ملخص هذا العام، أود أن أشدد على الجدوى المحتملة للتقارير كمؤشر على الأولوية التي توليها الدول الأعضاء لتحقيق الأهداف المرتبطة بقراراتها. وبعض الآراء التي قدمتها الدول الأعضاء تساعد في تحديد الصعوبات التي تواجه التنفيذ، بينما تشير آراء أخرى إلى حلول ممكنة وطرق بديلة للتغلب على هذه التحديات.

أود أيضاً أن أذكر بأن الجهود الجارية حالياً منذ اعتماد القرار ٩٥/٥٩ في عام ٢٠٠٤ لتحسين فعالية عمل هذه اللجنة، بما في ذلك الجهود المبذولة لتخفيض عدد القرارات والتقارير المترتبة عليها، من خلال دمج القرارات

"وفقاً لمبدأ *uti possedetis*، المقبول على نطاق واسع عالمياً، [ويقضي باحتفاظ الدولة المستقلة حديثاً بحدودها قبل الاستقلال]، لا يجوز أن يمنح الاستقلال إلا للوحدات المؤسسة لجمهوريات سابقة مثل جورجيا، ولكن ليس لأراضي الوحدات الفرعية، في حالة تفكك كيان أكبر مثل الاتحاد السوفياتي السابق".

وبالمناسبة، وبناء على هذا الاعتبار على ما يبدو، صوتت روسيا لصالح انضمام جورجيا داخل حدودها المعترف بها دولياً، إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩١. وأواصل الاقتباس:

"وعليه، لم يكن لأوسيتيا الجنوبية الحق في الانفصال عن جورجيا، وينطبق نفس الشيء على أبخازيا لنفس الأسباب. وبالتالي، فإن الاعتراف بكيانات منفصلة مثل أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية من قبل بلد ثالث يتناقض مع القانون الدولي باعتباره تدخلاً غير مشروع في السيادة والسلامة الإقليمية للبلد المتضرر، وهو جورجيا".

وقد اقتبست للتو من الاستنتاجات الأساسية التي خلصت إليها بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة المعنية بالتراع في جورجيا، وعليه، أعتقد أنني لست بحاجة إلى أن أضيف شيئاً.

أما من حيث الدقة، فإنني أرجو من زملائي الروس إيلاء مزيد من الانتباه لبيانات الآخرين. فأنا لم أنطرق إلى كرة القدم في بياني الموجز. لقد كنت أشير إلى كأس العالم للرجبي، حيث تمكن الروس من المشاركة في منافساتها لأول مرة في تاريخهم على الإطلاق. وكمخضرمين في كأس العالم تلك، فإننا نتقدم إليهم بخالص التهنية. ونتمنى لهم أداء أفضل

وبشكل عام، لا يزال معدل الرد على الطلبات المتعلقة بآراء الدول الأعضاء متدنياً فيما يتعلق بجميع القرارات، وفي سبعة من هذه التقارير، استجابت عشر دول أعضاء أو أقل من ذلك لطلبات الأمين العام، وكان معدل الرد أقل من ٥ في المائة. وفي حالات عديدة، مناطق بأسرها لم ترد على طلباته بشأن تقديم الآراء.

أما الجدول الثاني، فيُلقي نظرة أدق على ١١ تقريراً تتضمن آراء الدول الأعضاء قُدمت خلال الدورتين الخامسة والستين والسادسة والستين. ويحدد الدول الأعضاء التي أبدت آراءها بشأنها، ويسجل ما إذا كانت التقارير المقدمة قد تقيدت بالموعد النهائي المحدد، ويحدد مشاركة البلدان الرئيسية المشتركة في تقديم القرارات، ويوجز التوزيع الإقليمي للردود. أما بالنسبة إلى التفاصيل المتعلقة بكل بلد بمفرده بشأن الأدوات الخاصتين بالشفافية في الأمم المتحدة، أي سجل الأمم للأسلحة التقليدية والأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، فهي متضمنة في التقارير الصادرة عن تلك المسائل. وهي محذوفة في الجدول الثاني بسبب ضيق الحيز.

ذلك الجدول يبين أيضاً زيادات ملحوظة في تقديم الآراء فيما يتعلق بخمسة حلول تشمل طائفة واسعة من المواضيع المتعلقة ببرنامج نزع السلاح. وتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط؛ ومتابعة فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام ١٩٩٦؛ وتدبير بناء الثقة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي؛ وتحديد الأسلحة التقليدية؛ ومراعاة المعايير البيئية في مجالي نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك يبين الجدول الثاني أسماء الدول الأعضاء التي تلتزم بصورة عامة بالمواعيد النهائية لتقديم آرائها، وعلى الأقل بعض الدول الرئيسية المشتركة في تقديم جميع القرارات التي تتضمن وجهات نظرها.

أو اتخاذها على أساس متعدد السنوات. ولكن النتائج التي أسفرت عنها تلك الجهود متباينة. فعلى سبيل المثال، اتخذت اللجنة في العام الماضي ٥٥ قراراً، أي أنها اتخذت ستة قرارات أكثر مما اتخذته في عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فإن الـ ٢٦ تقريراً التي طُلب إلى الأمين العام إعدادها كانت أقل مما كان عليه الحال في عدة سنوات، وهو تغيير يجسد الإصلاحات الموجهة نحو الدمج. وعلى الرغم من ذلك، من الواضح أن الدول الأعضاء لا تزال تعتبر هذه التقارير هامة من أجل إبداء الملاحظات بشأن تنفيذ القرارات. وأود أن أشدد على أن معظم التقارير المقدمة من الأمين العام تتألف من تجميع لآراء الدول الأعضاء، أكثر مما هي نص موضوعي صاغته الأمانة العامة، فلم يُطلب إلى الأمانة العامة إعدادها.

وفي عرضي للمخصي اليوم، يسرني أن أوزع على اللجنة أربعة جداول توفر كما هائلاً من التفاصيل عن هذه التقارير. ومن أجل المقاصد التي نسعى إليها اليوم، سأقتصر في بياني على بضع ملاحظات عامة عن التقارير.

الجدول الأول، يعرض مقارنة لمعدلات الردود في الدورتين الخامسة والستين والسادسة والستين للجمعية العامة على ١٣ قراراً سنوياً تطلب إعداد تقارير تتضمن وجهات نظر الدول الأعضاء. وفي سبعة قرارات منها، كانت هناك زيادة في معدل ردود الدول الأعضاء. ولكن بالنسبة لثلاثة قرارات يوجد تدني في معدل الردود عليها، وتحديدًا على القرار المتعلق بتدابير لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وعلى القرارين المتعلقين بالأدوات الرئيسية للشفافية في الأمم المتحدة، أي سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية والصك المعياري للإبلاغ عن النفقات العسكرية. ولم يكن هناك أي تغيير في عدد الآراء الواردة رداً على القرار المتعلق بنزع السلاح والتنمية، وثمة قرار جديد يتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة لم يكن بالإمكان المقارنة بشأنه في هذه المرحلة على الأقل.

ذات الصلة، فضلا عن فرادى الحكومات. وما زلنا نعمل على تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ القرارات، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

إن هدفنا من ذلك العمل كله لم يتغير، أي جعله مجديا للدول الأعضاء في الدفع قُدما ببرنامج لزع سلاح قوي ومتعدد الأطراف، وملخصي اليوم للتقارير يتماشى كثيرا جدا مع ذات الهدف الذي يدور في الأذهان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل السامي دوارتي، على بيانه. والآن أفتح الباب لطرح أي أسئلة أو تعليقات محتملة على بيانه.

يبدو أننا تكلمنا بما فيه الكفاية اليوم.

قبل أن أرفع جلسة اليوم، أريد أن أذكر اللجنة بأن الجلسة المقبلة ستبدأ غدا الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة. وسنبداً جلستنا بتبادل للآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح وغيره من كبار المسؤولين عن الحالة الراهنة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية التي لديها ولايات في هذا الميدان. وإذا احتتمنا تلك الجلسة في وقت مبكر، ربما نمضي، عصر يوم غد، إلى الجزء الثاني، أي الأسلحة النووية وهذا يتوقف على توفر الوقت الكافي لدينا حينها أو عدمه.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠.

وإذ أنتقل الآن إلى الجدولين الثالث والرابع، سأكون موجزا جدا. لقد قررنا هذا العام تجزئة الجدول الثالث إلى جدولين منفصلين، لأن ذلك سيعطي تمييزا أوضح بين المصادر المتنوعة للتقارير. والجدول الثالث يدرج التقارير التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح التي تتعلق بدرجة كبيرة بأنشطة سائر مؤسسات آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس الاستشاري المعني بمسائل نزع السلاح، ومراكز الأمم المتحدة الثلاثة للسلم ونزع السلاح، ولجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بوسائل الأمن في وسط أفريقيا.

أما الجدول الرابع، فيدرج التقارير الإضافية التي تقدمها مصادر أخرى، وبالتحديد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، واللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويشمل الجدول أيضا تقارير فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة والمعني بالأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية.

أود أن أذكر هنا بأن إدارة شؤون نزع السلاح ما برحت تعمل كل ما بوسعها للتشجيع على معدل أعلى للردود على الطلبات الواردة من الأمين العام لهذه الآراء. فعلى سبيل المثال، نقوم بإرسال مذكرات شفوية في مطلع كل عام نلتبس فيها آراء الدول الأعضاء، وننشر تذكيرات بهذه الطلبات ومواعيدها النهائية في يومية الأمم المتحدة. وإذا ما طلبت منا الدول الأعضاء، فيمكننا أيضا أن ننشر ردودها على الموقع الشبكي لإدارة شؤون نزع السلاح.

بالإضافة إلى ذلك، ما برحنا منخرطين بهمة في العديد من الأنشطة الأخرى لتعزيز تنفيذ تلك القرارات، بما في ذلك من خلال استخدام علاقة العمل الوثيقة لدينا مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية